جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية

تحت عنوان :

الإستراتيجية الجزائرية في حل أزمات الجوار
- نزاع الصحراء الغربية انموذجا -

من إعداد الطالبة:

نادية بن السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور

فاتح النور رحموني

-د/	جامعة المسيلة	رئيســا
-د/ فاتح النور رحموني	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
-د/	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445/1444 هجري

الموافق لـ2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ، تباركت ربنا و تعاليت ، و الصلاة و السلام على خير نبيئ ارسل للعالمين سيدنا محمد عليه افضل الصلاة و التسليم .

أتوجه بجزيل الشكر ، وفائق التقدير والاحترام وأسمى معاني العرفان إلى الأستاذ الفاضل **فاتح النور رحموني** " " على مساعدته لي في إنجاز هذا العمل، وعلى جميل صبره، وجهوده ، ونصائحه الصائبة ونسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والحقوق ، وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد .

http://www.myhouseonweb.eu/
MY HOUSE ON WEB

الإهداء

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

مضت الأعوام والشهور والأيام وتكللت اليوم بتقديم مذكرة التخرج ل سنوات من التعب والاجتهاد اختتمت اليوم بفضل الله و رغم كل الصعوبات والحمد لله

جزى الله والداي عني خير جزاء وأبدل تعبهم من أجلي حسنات وجعل كل جميل أصنعه في ميزانهم .

-جزى الله من علمني حرفاً وكان سبباً في زيادة علمي شكرا لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

-شكرا لكل من رافقنا بدعائه .

-شكرا لمن شجعنا وأيضاً لمن يشجعنا .

أدام الله أفراحنا وحقق أمانينا ووفقنا لما يحبه ويرضاه

مقدمة

1- تقديم الدراسة

تشهد منطقة الساحل الإفريقي عامة ومنطقة المغرب العربي خاصة في الوقت الراهن اهتمام كبير من طرف المختصين والباحثين، وكذا السياسيين وصناع القرار، لما شهدته بعض دول هذه المنطقة من صراعات وأزمات، فشعوبها تعاني منذ عقود من الفقر والأوبئة والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وغيرها من التهديدات المعقدة، فهي تعيش في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني والاضطراب الاجتماعي والتخلف الاقتصادي، رغم ما تمتلكه هذه الدول من طاقات بشرية وثروات طبيعية كبيرة، ومن بينها ليبيا ومالي والصحراء الغربية، إلاّ أن هذه الثروات بدل من أن تكون نعمة أصبحت نقمة بسبب الأطماع الخارجية عليها.

تعتبر الصحراء الغربية المحتلة من أهم دول هذه المنطقة التي تعاني من التدخل الخارجي والسيطرة عليها وعلى إرادة شعبها فقد كانت اسبانيا أولى القوى الخارجية التي احتلت الساقية الحمراء ووادي الذهب بموجب مؤتمر برلين 1885/1884،وفيما بعد طالبت كل من المغرب وموريطانيا باستعادة الصحراء الغربية، قامت هنا اسبانيا بتوقيع اتفاقية ثلاثية بين اسبانيا وموريطانيا والمغرب في1975/12/14 تتضمن انسحابها ونقل المناطق الصحروية الغربية لمسؤولية المغرب وموريطانيا، وهنا أصبحت القضية الصحروية أكثر تأزما ومتعددة الأطراف المتنازعة عليها، مما جعلها قضية عالمية مدونة بالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات الدولية، حيث أضحت الدولة الوحيدة المحتلة في إفريقيا، ومن أجل حل هذا الصراع كان للجزائر دور مهم جدا باعتبارها من أرز الدول المساندة لقضايا التحررفي العالم، وكانت قد اعترفت بها كدولة عام 1976، وتسعى اليوم لمساعدتها من أجل الحصول على استقلالها الكامل من التدخل الخارجي.

2- أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في تخصص العلاقات الدولية، حيث تعالج موضوع من بين أهم المواضيع المطروحة على الساحة الدولية، وهو موضوع النزاع في الصحراء الغربية ودور الجزائر في توظيف إستراتيجيتها الناعمة من أجل حل هذا النزاع، حيث أن الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي مرهونا بحل هذا النزاع الذي طال أمده وتداخلت مصالح الأطراف المتورطة فيه مما يجعل مسألة حله معقدة جدا، لذا فان هذه الدراسة ستحاول إبراز ومناقشة مختلف عناصر هذا النزاع وأطرافه المباشرة وغير المباشرة والأهم من ذلك هو إبراز دور الجزائر وإستراتيجيتها في محاولة إيجاد حل نهائي له.

3- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- محاولة معرفة وفهم الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر من أجل حل قضية الصحراء الغربية في ظل احترام قواعد القانون الدولي.

- محاولة الكشف عن الحقيقة وراء ما يجري بين الأطراف المتنازعة في القضية الصحراوية وإيجاد الأسباب والعوائق والحلول.

- محاولة تسليط الضوء على أن قضية الصحراء الغربية هي حق مشروع للشعب الصحراوي في تحقيق مصيره حسب ما تمليه لوائح حقوق الإنسان.

- محاولة التنبؤ العلمي للعلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية مستقبلا وكل الأطراف الفاعلة محليا ودوليا.

4- مبررات اختيار الموضوع

أ- المبررات الذاتية

- رغبتنا الشخصية في دراسة هذا الموضوع إذ انه من بين القضايا العادلة ونحن نساند كل الشعوب المستضعفة ونؤيد حقها في تقرير مصيرها .

-علاقتنا الشخصية مع بعض الطلبة الصحراويين الذين درسوا معنا في الجامعة ومعرفتنا بمعاناتهم من خلال تواجدهم بالمخيمات الإنسانية بتندوف فأحسسنا أنه من واجبنا التطرق لهذا الموضوع باعتباره ينعكس على استقرار هؤلاء وكذا أمن استقرار بلادي.

ب- المبررات الموضوعية

- قضية الصحراء الغربية سبب في تنازع عدة دول بالمنطقة مما أدى إلى توتر في الأمن والسلم الدولي بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي.

-باعتبار الصحراء الغربية آخر دولة افريقية مستعمرة وتعتبر مقياسا واقعيا وقانونيا لمدى عدالة الهيئات الرسمية وغير الرسمية بالعالم اليوم.

-تأثير قضية الصحراء الغربية على مسار الاتحاد المغاربي والإفريقي وكذا بعض العلاقات الأوروبية الإفريقية.

5- إشكالية الدراسة

تعتبر قضية الصحراء الغربية من بين أهم قضايا الاستعمار في العصر الحديث وقد شكل انسحاب اسبانيا وتدخل المغرب في الأراضي الصحراوية المحور الأساسي في تعقيد هذا النزاع، ورغم كثرة الجهود الدولية من أجل حل هذا النزاع غير أنه لا يزال قائما إلى يومنا هذا، وفي هذا الإطار تحاول الجزائر من خلال ثقلها السياسي والدبلوماسي في المنطقة اعتماد إستراتيجية متوازنة من أجل حل هذا النزاع المعقد، ومنه فان الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- **كيف ساهمت الإستراتيجية الجزائرية في حل أزمات الجوار وكيف تساهم على وجه الخصوص في حل قضية الصحراء الغربية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هو الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية؟
2- كيف ساهمت الإستراتيجية الجزائرية في حل أزمات الجوار على غرار أزمتي ليبيا ومالي؟
3- كيف تساهم الإستراتيجية الجزائرية في حل نزاع الصحراء الغربية؟

6-فرضيات الدراسة

أ -الفرضية الرئيسية

-الإستراتيجية الجزائرية متوازنة ومتوافقة مع القرارات الدولية وتعد الحل الأمثل لإنهاء نزاع الصحراء الغربية وبناء الأمن والاستقرار في المنطقة.

ب- الفرضيات الفرعية

1- تعد الإستراتيجية آلية مهمة جدا توظفها الدول من أجل معالجة الأزمات الإقليمية المعقدة.
2- ساهمت الإستراتيجية الجزائرية المتوازنة في حل العديد من أزمات دول الجوار على غرار الأزمة المالية.
3- تساهم الجزائر من خلال ثقلها الإقليمي في طرح إستراتيجية فعالة قادرة على معالجة النزاع في الصحراء الغربية.

7-حدود الإشكالية

أ-زمانيا: تبدأ دراستنا منذ بداية الأزمة بالصحراء الغربية عام 1975 واعتراف الجزائر بحق الشعب الصحراوي بتقرير مصيره عام 1976 وتمتد إلى يومنا هذا.

ب-مكانيا :كون دراستنا ستركز على السياسات والاستراتيجيات الجزائرية تجاه أزمات دول الساحل الإفريقي والمغرب العربي عامة وأزمة الصحراء الغربية خاصة فالحدود المكانية

لاشـــكاليتنا هي دولة الصـــحراء الغربية بالإضـــافة إلى دولة الجزائر والمغرب باعتبارهما فاعلان مؤثران وطرفا في النزاع.

8-الإطار المنهجي للدراسة

أما فيما يخص منهج الدراسة المعتمد في بحثنا هذا فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي والذي تطلب منا سرد الوقائع الزمنية للقضية الصحروية وتطور مراحلها، لذا ساعدنا هذا المنهج على سرد كل الوقائع بالتفصيل، وأيضا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وفهم الأزمة الصحراوية والأبعاد التي أخذناها خلال سنوات عديدة في العلاقات الدولية ما بين أطراف القضية الصحراوية.

9-الدراسات السابقة

الكتب:

أ- كتاب الدكتور معراف إسماعيل بعنوان " الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية " الصادر عام 2010، حيث تم من خلاله تناول قضية شعب الصحراء الغربية في المنظمات والهيئات الدولية وتبيان قراراتها وسياساتها اتجاهها من خلال عدة معطيات حيوية

ب- كتاب الدكتور بن عامر التونسي بعنوان " تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية " الصادر عام 1987، حيث تناول فيه التطور التاريخي للقضية الصحراوية وأطماع دول كإسبانيا والمغرب في الثروات التي تمتلكها دولة الصحراء الغربية مشيرا كذلك إلى المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة لحل القضية سلميا.

الرسائل الجامعية:

أ- أطروحة دكتوراه للأستاذ شنعان المسعود تحت عنوان " نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير " حيث تناولت هذه الدراسة قضية الصحراء الغربية من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية سواء أكانت محليا أو دوليا

ب–رسالة ماجستير للأستاذ بوشماخ أسامة تحت عنوان " تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية –دراسة حالتي الجزائر والمغرب– "، حيث تناولت هذه الدراسة موضوع وحدة المغرب العربي الكبير ومقوماته وأهميته وكذا مستقبله في ظل الأزمة الصحراوية.

10– تقسيم الدراسة

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول مع مقدمة وخاتمة .

الفصل الأول: بعنوان الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية تطرقنا إلى المفاهيم العلمية لمصطلح الإستراتيجية وما تتضمنه من أبعاد وإقترابات، يتكون هذا الفصل من مبحثين لكل مبحث ثلاث مطالب حيث كان المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للإستراتيجية و المبحث الثاني بعنوان الإطار النظري للإستراتيجية

أما الفصل الثاني: كان بعنوان الإستراتيجية الجزائرية تجاه بعض ازمات الجوار تطرقنا فيه إلى السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها ومواقفها من الأزمات الدولية بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين لكل مبحث مطلبين و كان المبحث الأول بعنوان محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والثاني بعنوان إستراتيجية الجزائر تجاه بعض أزمات الجوار

وأما الفصل الثالث والأخير والذي كان بمثابة دراسة حالة لدراستنا ومحور إشكاليتنا تحت عنوان الإستراتيجية الجزائرية تجاه النزاع في الصحراء الغربية، وهذا الأخير يتضمن ثلاثة مباحث بعنوان النزاع في الصحراء الغربية الأطراف والخلفية التاريخية والثاني بعنوان موقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية والثالث جهود الجزائر من أجل حل النزاع في الصحراء الغربية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية

تمهيد:

يعتبر البعد الإستراتيجي مرتكزا أساسيا في الدراسات والبحوث السياسية والعلاقات الدولية حيث حرست الدراسات السياسية الإستراتيجية للإجابة على الإشكاليات والفرضيات الأســـاســـية في عدة علوم، لتكون إطار علمي وعملي لأجل قيادة جميع أنواع الأزمات والصراعات بالعالم، كما أن مصطلح الإستراتيجية من أهم المفاهيم التي أهتم بها الدارسين والباحثين وخاصـــة ما بعد الحرب الباردة، وبكل أبعادها ومبادئها المتعددة ســـواء أكانت السياسية منها والاقتصادية والثقافية وغيرها، كما أن الدول السيادية اعتمدت عليها لفرض شرعيتها وتطبيق القرارات الدولية إذ أنها علم وفن وقيادة لتوجيه وإدارة الأزمات والصراعات وقد شهدت تطورا تاريخي، ولا بد من توفر البيئة الملائمة والداعمة لها سواء أكانت خارجية أو داخلية لنجاح كل ما تحتويه من الخطط الإستراتيجية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للإستراتيجية

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية:

أولا: لغة:

الإستراتيجية " STRATEGY " تعني " فن القيادة " ، ومصدرها من الكلمة المركبة اليونانية الأصـــل " ســـتراتيجوس " – STRATEGOS " التي تعني " قائد الجيش " ومنها اشـتقت أيضـا STRATEGIE " التي تعني " فن قيادة الجيش "، وبالتمعن في هذا المعنى للإستراتيجية نجد أنه معنى عسكري بحث في أساسه ويسقط معنا ومفهوما تحت قائمة العلوم والفنون العسكرية وهذا ما يؤكد أن كلمة الإستراتيجية عسكرية في أساسها ومصدرها وتركيبها و اســـتخداماتها الأولى، ومع هذا كله تجاهلت الأجيال المتعاقبة أســـاس ومعنى ومفهوم الإســتراتيجية الأســاســي وتوســع وانتشــر اســتخدامها حتى أصــبح يغطي جميع الميادين والمجالات في الحياة العامة والخاصة.[1]

ثانيا : اصطلاحا:

بخصـوص مفهوم الاصـطلاحي للإسـتراتيجية فهناك عدة تعريفات عديدة أطلقت على الإســـتراتيجية وقد اختلفت هذه التعاريف من عصـــر لآخر ومن فترة لأخرى ، حيث نجد **المدرســـة الغربية** :عرفها كلاوزفيتش " في كتابه المشـــهور " عن الحرب " بأنها : " فن اسـتخدام المعارك كوسـيلة للوصـول إلى هدف الحرب، أي أن الإسـتراتيجية تضـع مخطط الحرب وتحـدد التطور المتوقع لمختلف المعـارك التي تتـألف منهـا الحرب، كمـا تحـدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة " .

نجد أن هذا التعريف يدخل هذه الفكرة في حقل السـياسـة أو في أعلى مسـتوى القيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود لا بحدود أعمال القادة العسـكريين الذين

[1] عبد الرحمان حسن الشهري، **تطور العقاد والاستراتيجيات العسكرية،**(ط1؛ الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008) ، ص 131-132 .

تســتخدمهم الســلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، ومن جهة أخرى نجد أن هذا التعريف حدد نطاق الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط.[1]

وقد قدم " مولتكه " تعريفا أوضـــح للإســـتراتيجية حيث قال : " إنها إجراء الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب "، ويحدد هذا التعريف مسؤولية القائد العام أمام الدولة التي يخدمها، وتبقى هذه المسؤولية ضمن حدود استخدام القوات المسلحة الموضوعة تحت تصرفه لتحقيق مصالح السياسة العليا للحرب .

قد عزف " ريمون أرون " الإستراتيجية بأنها : " قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الديبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الإستراتيجية والديبلوماسية تابعين للسياسة.[2]

وقد عرفها " ليدل هارت " بالقول: " هي فن توزيع و اســتخدام مختلف الوســائط العســكرية لتحقيق هدف السياسة" ، إذ أن الإستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ولكنها تعتمد أيضـــا على نتائج هذه الحركات، وعندما يؤدي اســتخدام واســطة الحرب إلى معركة حقيقية فإن الاستعدادات التي تتخذ الإعداد مثل هذا العمل وتنفيذه تشكل ما يسمى (التكتيك)، ويمكن الفصل بين الإستراتيجية والتكتيك نظريا أثناء الحديث بينما يتعذر ذلك في الأمثلة العملية نظرا لتشابكهما وتأثير كل واحد منهما على الآخر.[3]

أما بالنسبة للتعريف الحالي للإستراتيجية في قاموس المصطلحات العسكرية الأمريكية يثبت أن معنى كلمة إستراتيجية ابتعد كثيرا وتوسع في محيطه عن معناه ومفهومه الأصليين، لكن على الرغم من ذلك كله لازال مضمون المعنى والمفهوم الأساسيين يشكلان جزءا من التعريف الحالي.

---

[1]–ليدل هارت، **الإســـتراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة: الهيثم الألماني، (ط4 ؛ بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشـــر ، 2000)، ص 274 .

[2]–المرجع نفسه، ص275.

[3]–محمد رضا صبار ، «**الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها**»، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي مجلد2 ، العدد9 برلين,(ديسمبر 2020)، ص156.

أن الإستراتيجية "هي فن وعلم إعداد واستخدام القوى السياسية و الاقتصادية والنفسية و العسكرية حسب الحاجة في السلم والحرب لتحقيق أقصى دعم ممكن للسياسات.[1]

في حين نجد علماء الجغرافية السياسية يستخدمون التعبير للدلالة على الصراع الذي يقوم على اعتبارات جغرافية، فالإستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية, على سبيل المثال أوجز الصراع الاستراتيجي في العالم انه صراع بين قوتي البر والبحر .[2]

أما المدرسة الشرقية : نجد أنلينين:الإستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.

وماوتسيتونغ عرفها قائلا :هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.

المدرسة المصرية :عرفتها بأنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح ,وهي أسلوب علمي نظري يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة ,واستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

المدرسة العراقية :عرفتها بأنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق السياسة .[3]

---

[1]–عبد الرحمان حسن الشهري، المرجع السابق, ص132.

[2]– مصطفى طلاس، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**,ج1,(دمشق :مكتبة دار طلاس، 2011) ،ص387.

[3]– سميرة باسط ، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب1999–2004، (**مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات إستراتيجيةوأمنية)، جامعة الجزائر3، افريل1435/2014هـ، ص24.

المطلب الثاني: مستويات الإستراتيجية:

بالنسبة إلى مستويات الإستراتيجية، فإن المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية يميزون بين ثلاثة مستويات أساسية للإستراتيجية تتمثل في:

1- **المستوى الاستراتيجي:**

أو ما يسمى بالمستوى السياسي العسكري وهو المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيوستراتيجية لوحداتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.

2- **المستوى التكتيكي:**

تنحصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب, ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالاستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

3- **المستوى العملي:**

وفيه يتم تحديد المتغيرات المكانية والزمانية بدقة، وتحديد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي.[1]

وهناك مستويات أخرى :تتفق الاستراتيجيات رغم تعددها وتعدد أنماطها مع أهمية الهدف الموضوعة من أجله ومدى توافر الإمكانات المستخدمة

لتحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي:

---

[1]-صباح بالة، **الإستراتيجيةالدولية**، نشر في 2017/08/05 ، الموسوعة السياسية-https//www.political-encycloppedia.org/7,اطلع عليه يوم 2023/4/2الساعة:14:17.

أ- **مستوى الإستراتيجية العقلانية:**يعتمد هذا المستوى على دراسة علمية، كما يفترض استعداد الأشخاص المراد إقناعهم بمتطلباتها بسبب موضوعيتها واستنادها إلى التفكير العلمي المنطقي السليم، وهذا النوع من الإستراتيجية يعتمد على البحث العلمي وعلى توالي الكفاءات العلمية لوضعها والنهوض بمتطلباتها وقيادة حركة التغيير المراد القيام بها، كما تعتمد على الأساليب الحديثة في إدارتها وتنظيمها.[1]

ب- **مستوى الإستراتيجية التوجيهية:** يعتمد هذا المستوى من الإستراتيجية على جذب اهتمام المعنيين بها وتحفيزهم وكسب ثقتهمع شحذ إرادتهم وتعديل مواقفهم تعديلا يدفعهم إلى القيام بالأعمال المراد قيامهم بها مع عدم إغفال ما يملكه الإنسان من ذكاء وعقلانية.

وهي تهدف إلى إقناع وكسب ثقة الأشخاص المعنيين بها، ويترتب عليه مشاركتهم في اتخاذ قرارات بشأنها وإشراكه في وضع هذه القرارات والاعتماد على تعاونهم في تطويرها، كما تراعي هذه الإستراتيجية الخصائص الثقافية والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس في كل مجالاتها.

ج- **مستوى الإستراتيجية السياسية والإدارية:** تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الأشخاص المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها، كما تعتمد أيضا على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

قد يكون لكل نوع من الاستراتيجيات مواضع ملائمة لكل تطبيق دون غيره ومن الأفضل أن تكون الإستراتيجية المعتمدة للتنفيذ، يتكامل فيها الأنواع الثلاث من الاستراتيجيات والاستفادة من مزاياها وتجميعها في الإستراتيجية المتبعة في الهدف المراد تحقيقه، وذلك

---

[1]- فضيل دليو، عاطف كلاع، «**الإستراتيجية الأمنية، أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها**»، الباحث الاجتماعي، العدد13، 2017، ص 59 .

على أساس علمي يمكن الرجوع إليه عند تنفيذ الإستراتيجية حسب الغرض الموضوعة من أجله الإستراتيجية وبما يخدم تحقيق الهدف المنشود.[1]

المطلب الثالث: إستراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية

أولا: مفهوم صنع القرار والسياسة الخارجية:

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسات صنع القرار في نمو متزايد، كون القرار يشكل عنصرا مركزي في العملية السياسية.[2]

مع ذلك يُمكن التفريق بين عملية صنع القرار وعملية صنع السياسة الخارجية، حيث تشير الأخيرة إلى الإطار العام المعبر عن مجمل السياسة الخارجية، فهي العملية التي تتضمن تحديد الأهداف والمصالح القومية واتخاذ القرارات اللازمة لوضعها موضع التطبيق من خلال أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المختلفة: الدبلوماسية، الإعلامية، الاقتصادية والعسكرية.[3]

ثانيا: عملية صنع القرار السياسي الخارجي

مفهوم القرار: يعد القرار الموضوع الرئيسي في نظرية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد عرفه جوزيف فرانكيل على أساسانه :عمل مقرر محدد بين مجموعة من الأعمال تتعقبها مجموعة من الاختبارات المدروسة .

في حين عرفه دافيد استون انه عبارة عن مخرجات النظام السياسي الذي توزع السلطة على أساسه القيم داخل المجتمع.[4]

---

[1]–فضيل دليو، عاطف كلاع، المرجع السابق، ص58–59.

[2]– ياسين محمد حمد العيثاوي، انس أكرم محمد صبحي، **«صنع القرار السياسي الأمريكي»**, مجلة مداد الأدب، العدد 7، ص ص292.

[3]– سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**،(ط2؛ القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1998)، ص473.

[4]–كريم رقولي، «**المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا** »، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،المجلد4، العدد2، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، (جوان 2019)، ص 332.

وهناك تعريف أخر للقرار وهو انه الاختيار المدرك بين عدة بدائل محتملة لتحقيق هدف أوأهداف محددة مصحوبا بتحديد إجراءات التنفيذ، والقرار متق من أصل لاتيني ويعني البث النهائي الإرادة المحددة لصانع القرار بشأن ما يمكن وما لا يمكن عمله للوصول في موقف معين إلى نتيجة محددة نهائية.[1]

مفهوم عملية صنع القرار: عرفها علمي السلمي :انه مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لانجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها، فهي تلك العملية المستمرة والمتواصلة التي تؤدي إلى انتقاء سياسة من بين مجموعة من السياسات المحدودة.[2]

ثالثا: العناصر المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

تتأثر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بمجموعة من العناصر المختلفة:

أولاً: العوامل الموضوعية الداخلية:

هي تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية، الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها و تشمل تلك العوامل نوعين:

1-الخصائص القومية :ويقصد بها كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا شاملة و التي تتسم بالاستقرار النسبي ونقسم هذه العوامل إلى:

2-المقدرات القومية :وتشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة ومستواها وبالتالي القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، بما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها التقني. [3]

ثانياً: العوامل الموضوعية الخارجية:

---

[1]- عديلة مدور، **أهمية اليقظة الإستراتيجية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة دراسة حالة شركة الاتصالات موبيليس ورقلة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تسيير الاستراتيجي للمنظمات)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص20.

[2] كريم رقولي، المرجع سابق, ص333.

[3] ابتهال مبروك، **عملية صنع القرار الخارجي**، نشر في 2022/11/2،الموسوعة السياسية-(http://political encyclopedia.org)، اطلع عليه يوم 2023/4/3 الساعة 13:41.

وهي تلك العوامل الناشـــئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل:

1 –النســـق الدولي :وينطوي عليها عدة عوامل هي: عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف.

2 –المسافة الدولية :ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات ويشـمل عامل المسـافة الدولية، المسافة الخارجية والمقدرات النسبية وتوازن القوى وتشابه القوى.

3 –التفاعلات الدولية :إذ تتأثر الســياســـة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشتمل سباق التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب.

5 –الموقف الدولي :ويقصـد بها الحافز المباشـر الناشـئ من البنية الخارجية فى فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه.

ثالثاً: العوامل النفسـية :إن السـياسـة الخارجية ليسـت مجرد محصـلة للتأثير الآلي للعوامل الموضـوعية فالسـياسـة الخارجية يضـعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية وخصـــائص شـــخصـــيته وبتصـــوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية[1].

صانع القرار والعوامل المؤثرة على صنع القرار:

صـــانع القرار :وهو الشـــخص أو الجهة المســـؤولة عن تحديد المشـــكلة وجمع المعلومات ورصدها وتحليلها وتفسيرها ووضع البدائل المتوفرة بشأنها, وينبغي أن تتوفر فيه صانع القرار فردا أو مؤسسـة القدرة على الحصـول على المعلومات من مصـادرها الأصـلية وتقييمها ,كما لابد له من توافر قدرات تحليلية واســتشــرافية عالية تمكن من الإحاطة بالموضــوع من كل

[1]– ابتهال مبروك، المرجع السابق.

جوانبه بما يمكن من اكتشـــاف البدائل المتاحة وتحديد جوانب القوة والضـــعف واقتراح المعالجات اللازمة .

العوامل المؤثرة على صنع القرار :

-عدم القدرة على التنبؤ بردود أفعال الأطراف ذات الصلة بالقرار.

-التغير في عناصر القرار و النقص في المعلومات أو التغير فيها .[1]

- الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

[1]- بهاء الدين مكاوي، **القرار السـياسـي ماهيته -صـناعته-اتخاذه-تحدياته**، البحرين، معهد البحرين للتنمية السـياسـية ،2017،ص18 -27.

المبحث الثاني: إطار نظري للإستراتيجية .

المطلب الأول: الاقتراب الواقعي

لقد هيمنت النظرية الواقعية على دراسات الأمن والعلاقات الدولية خلال الستة عقود الماضية حيث تسعى هذه النظرية لتفسير آلية عمل النظام الدولي وسبب حدوث الصراع مابين الدول وتضم النظرية عموما عدة تيارات مختلفة تختلف حول قضايا هامة إلا إنها تشترك في الافتراضات الأساسية التي تميزها عن النظريات الأخرى فقد تطورت لتشمل خمسة أشكال أو مداخل أو تيارات فكرية داخل هذه النظرية (النظرية الواقعية الكلاسيكية،الواقعية الكلاسيكية الجديدة الواقعية الجديدة،الواقعية الهجومية،الواقعية الدفاعية)[1]، فهذه النظرية تعتمد على مفاهيم أساسية كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوة والمصلحة القومية.[2]

1-الأصول الفكرية الفلسفية للنظرية الواقعية:

ترجع النظرية الواقعية أو الواقعية السياسية في دراسة العلاقات الدولية في جذورها الفكرية والفلسفية إلى أطروحات فلسفية لمجموعة من المفكرين والفلاسفة الأوروبيين المفكر الإغريقي" ثيوسيديدس, والمفكر الايطالي" ميكيافيلي"، والمفكر الانجليزي" توماس هوبز"[3].

أ- **أفكار المفكر الإغريقي" ثيوسيديدس" "Tucydides":** عاش" ثيوسيديدس" في الفترة الممتدة ما بين(395-460 ق.م) في العالم اليوناني القديم، حاول خلال هذه الفترة تفسير الحرب التي كانت قائمة آنذاك بين مدينتين يونانيتين: أسبارطة وأثينا، والتي أطلق عليها تسمية الحرب" البيلوبونيزية"" بلوبونيز" ما بين" 404-431 ق.م)، ولقد خلص من

---

[1]- حسن محمود جابر، **النظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية** , 2020/11/24، الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/، اطلع عليه يوم 2023/4/6 الساعة 11:51.

[2]-يوسف ناصيف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية**،(ط1؛ بيروت، دار الكتاب العربي ،1985) ، ص13 .

[3]- ميثاق مناحي دشر ،**النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية للواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)**, مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة كربلاء، ع20، ص389.

خلال بحثه في أســباب هذه الحرب إلى مجموعة من الأفكار كانت بمثابة افتراضـــات أولى لتفسير العلاقات الدولية في شقها الصراعي" الحرب" تفسيرا واقعيا، ومن بين هذه الافتراضات التي قدمها "ثيوسيديدس" ما يلي[1]:

1-الفاعل الأساسي في السياسة الدولية آنذاك" العالم اليوناني" هي " دول المدينة" .

2-سلوك الدول هو سلوك عقلاني.

3-الدول تبحث في ســـلوكها الخارجي عن القوة فقط، وتقوم على أســـاس " القوة" بتحديد وحساب مصالحها.

4- تبلور مفهوم التهديد الذي تجسد في تهديد" أثينا لاسبارطة"، بالإضافة إلى تبلور مفهوم المصلحة.

5- يؤدي سباق التسلح" الذي كان بين أثينا وأسبارطة" والزيادة في القوة العسكرية لإحدى الدول إلى تشكيل هذه الأخيرة تهديدا لأمن جيرانها، وهذا ما يمهد لنشوب الحرب.

6.النظرة المتشائمة للطبيعة البشرية القائمة على الحقد والكره.[2]

ب-أفكار" نيقولا ميكيافيلي"NiccolaMachiavelli(1469- 1527 م):

قدم " ميكيافيلي" خلال القرن السادس عشرة مجموعة من الأفكار الفلسفية لتفسير الممارسة السياسية للحاكم آنذاك في عصره حيث أطلق على مساهماته اسم الواقعية التاريخية ، ومن بين أهم هذه الأفكار: التركيز على دور" القوة" في الممارسة السياسية للحاكم، وفي ضمان أمن الدولة وبقائها، كما رأى" ميكيافيلي" أيضا بأن:" السياسة هي تصارع من أجل المصالح"خاصة وانه ركز في العمق التاريخي والوقوف على البدايات والنهايات الديناميكية

[1]-ميثاق مناحي دشر، "المرجع السابق ، ص ص489-491

[2]-المرجع نفسه، ص ص.489-491

في تحليل "حالة الحرب، كما رأى "ميكيافيلي" أيضـا بأن المجال السـياسـي له قواعده وقوانينه الخاصة به والتي تنفصل عن القيم والأخلاق، وبهذا أسس لمبدأ" فصل الدين عن الدولة" لأن الهدف الأساسـي عند ميكيافيلي هو الواقع ليستهدف تصـوير قواعد عمليـــــة في خدمة "فن الحكم"، وجملة القول إن ميكيافيللي قد بدأ واقعيا،لكي ينتهي إلى تقديم أصول "فـن السياسـة" لا "علم السياسة .[1]

ج-الإسهامات الفكرية ل"توماس هوبز" "Tomas Hobbs": (1588-1679 م):

تأتي أهمية توماس هوبز من كونه فيلســوفاً قدم تصــوراً للمجتمع من دون ســلطة مركزية، وقد ســـمى هذه الحالة بالحالة الطبيعية ,وقد تم تطبيق هذه الحالة في العلاقات الدولية من حيث التشـــابهمابين الحالة الطبيعية والفوضـــوية في النظام الدولي من حية غياب الســـلطة المركزية ، والتي لو وجدت لم معاقبة الظالم وإنصـــاف المظلوم وتطبيق القواعد و القوانين[2].

تتفق الأفكار الفلســفية لكل من " ثيوســيديدس" و"ميكيافيلي" و"توماس هوبز" على مجموعة من الافتراضات التي شكلت الأسس الفلسفية للطرح الواقعي، أهمها: اعتبار السياسة الدولية سياسات قوة، وأن الحصول على القوة وتحقيق المصلحة القومية هو الهدف الأساسي لسلوك الدول، وأن جميع الدول تسـعى للحفاظ على بقائها وضـمان اسـتمراريتها، والدفاع عن مصالحها في ظل نظام دولي فوضوي، فضلا عن اتفاقهم حول اعتبار " الدولة" فاعلا رئيسيا في العلاقات الدولية.

أســـس ومبادئ الاقتراب الواقعي: حدد " ميلر ولين" ســـتة مبادئ يقوم عليها البناء النظري للنظرية الواقعية، وهي:

---

[1]-أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007، ص 185-188.

[2]- حسن محمود جابر، المرجع السابق.

1-اعتبار الدول الركائز الرئيسية للنظام الدولي والفواعل الأساسية في السياسة الدولية.

2- الفوضى هي السمة الطاغية على الحياة في السياسة الدولية

3- تسعى الدول دائما لتعظيم قوتها وضمان أمنها.

4- إن الدول في سعيها لتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، تتصرف دائما وفقا لحسابات عقلانية.

5- إن الدول تميل إلى الاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق غاياتها.

6- إن توزيع القوة بين الدول هو المحدد الأساسي لأنماط السياسة الخارجية لهذه الدول والسياسة الدولية في النظام الدولي.[1]

المطلب الثاني: الاقتراب النسقي

يعتبر الاقتراب النظمي أحد أهم الإقترابات في نطاق الدراسات السياسية ، ويندرج مع غيره من الإقترابات تحت مظلة التوجهات السلوكية التي عملت على مسايرة مناهج العلوم الطبيعية التي حققت إنجازات كبيرة في ميادينها المختلفة.

أولا: تطور الاقتراب النسقي

يعتبر اقتراب تحليل النظم من أهم الاقترابات المستحدثة في الدراسات السياسية والتي بدأت في التبلور مع منتصف الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويرجع إرساء قواعد هذا الاقتراب وتطويرها إلى علماء الاجتماع من أمثال بارسونز Parsonsوهومانز Hommans ،وغيرهم من العلماء الذين نقلوه بدورهم من التطورات التي عرفتها العلوم الطبيعية علم الأحياء والفيزياء، وبذلك جاء إدخال مفهوم تحليل

[1]-علي الجرباوي، لورد حبش، «**النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية**»،سياسات عربية، ع.38، أيار/مايو 2019، ص31 .

النظم إلى نطاق الظواهر السـياسـية متأخرا وبطريقة غير مباشـرة من خلال علماء الاجتماع الذين قاموا بتطوير مفهومالنظام الاجتماعي.[1]

ووفقا للاقتراب النســـقي فالكيانات الاجتماعية يمكن أن نصـــفها بالنظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصـر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها والتي يمكن تحديدها وقياسـها، كما أن لهذه الكيانات أيضـا حدود مميزة تفصـلها عن بيئتها فضـلا عن أن كل منها يسـعى للحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصـة عندما يتعرض للاضطراب سواءا داخل أو خرج حدوده مع بيئته الأوسع.[2]

ثانيا : الاقتراب الإستوني في الدراسات السياسية

يعرف ايستون النظام السياسي بأنه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا، بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع,أي عملية صنع القرارات الملزمة ، في حين يشير التخصـــص إلى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك، ويكون التخصـــيص ســـلطويا إذا انصاع الأفراد للقرارات أيا كان السبب أو الدافع (الخوف من السلطة, المصلحة الذاتية، الاعتقاد بشرعية النظام.

قدم ايستون إطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات تنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.[3]

---

[1]– محمد سخري,**اقتراب تحليل النظم–الاقتراب النسقي**، ,نشر في 2020/8/04 ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجيةhttps://www.politics-dz.com/ ، اطلع عليه يوم 2023/04/09,الساعة 11:14.

[2]–المرجع نفسه.

[3]–المرجع نفسه.

رابعا: المفاهيم الأساسية للاقتراب النسقي:

استخدم إستون في اقتراب التحليل النظمي العديد من المفاهيم اعتمد في بناء إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم من واقع الحياة السياسية والتي وطنها في حقل الدراسات السياسية وأهم هذه المفاهيم النظام البيئة الحدود المخرجات التحويل، التغذية الاسترجاعية.

1-مفهوم النظام:

يمثل النظام عند إستون وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، ووفق ذلك فالنظام عرف حسبه على أنه: مجموعة من العناصر المترابطة المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر" . وبذلك فالنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته وله حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها، كما أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، كذلك اهتم إستون بالكيفية التي يتمكن النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتسم بالضغط والتغير .[1]

وانطلاقا مما سبق يعرف النظام السياسي على أنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل المجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة، ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي : المدخلات التحويل المخرجات التغذية الاسترجاعية.

2-البيئة:

يشير مفهوم البيئة عدد إستون إلى كل ماهو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته"، ولما كانت فكرة النظام السياسي لاتعدو أن تكون فكرة تحليلية,فإن الفصل

[1]-فيصل براء متينالمرعشي, **اقتراب تحليل النظم-الاقتراب النسقي**، نشر في 2017/11/17 ، الموسوعة السياسة https://political-encyclopedia.org/،اطلع عليه يوم 2023/04/9.

التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له ,بما يعنيه ذلك يتأثر ببيئته من خلال مجموعة من المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة من المخرجات .

3- الحدود:

لم يوجد النظام السياسي في فراغ قط ,بل في إطار بيئة كان لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمةالأخرى وبدء حدود النظام السياسي, فهناك حدود للنظام السياسي يمكن تمييزها تحليليا تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها ,وان كان هذا لا يلغي علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والجغرافية....الخ التي تتم عبر الحدود,ويضيف الموندو بأول في إطار تطويرهما لاقتراب تحليل النظم ليتلائم ودراسة المجتمعات الجديدة حديثة العهد بالاستقلال إلى أن الحدود بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع لأخر متأثرة في ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

4- **المدخلات :**

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقا للاقتراب النسقي على كل ما يتلقاه النظام من بيئته الداخلية والخارجية"، ويلاحظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات, فطبقا لرأي استون تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد, فالأولى تشير إلى الرغبات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع ،وهي في رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة ، وتشير الثانية للاتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

5- المخرجات :عرفها إستون المخرجات على أنها مجموعة الأفعال والقرارات والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها صفة الإلزامية وهي مقترنة بالوعود والحوافز والتفضيلات

والســياســـات وغير الملزمة وكذلك الأفعال أو الإنجازات الاقتصـــادية والاجتماعية والقوانين والمراسيم والتعليمات وقرارات العدالة والأحكام القضائية.[1]

خامسا: الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب النسقي:

ركز إستون في إطاره التحليلي على مجموعة من الافتراضات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى كما يمتلك القدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.[2]

2 - يعمل النظام على تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصـائص التي يمتلكها وتعينه على مواجهة متطلبات البيئة وبذلك فهو يمتلك قدرة ضبطية خلاقة وبناءة.

3 - النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لابد له منها لاستمراره

4 - يمتلك النظام برامج وآليات لمواجهة البيئة وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم ســـلوكها الخاص وتعديل أبديتها الداخلية وتغيير حتى أهدافها الرئيســـية بطريقة آلية وديناميكية.

5 - النظام السياسي يشبه الكائن الحي الذي يتطلب وضعا بيئيا للحياة فيه فمن ناحية البيئة تفرض مجموعة ضـغوط على النظام السـياسـي في حين أن النظام السـياسـي يحاول التكيف مع هذه الضغوط وفق ما يتطلبه الوضع وما توفره به الإمكانيات.

سابعا: النقد الموجه للاقتراب النسقي:

رغم الجوانب الإيجابية التي أضـافها اقتراب تحليل النظم إلى حقل الدراسات السياسية والإسهامات المختلفة في تطوير الدراسات السياسية إلا أن ما يؤخذ عليه الآتي:

1-الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام, فالاستقرار هو القيمة العليا لسلوك النظام ولكنه لا يعنى الجمود بل يفترض التغيير المنظم الذييطرأ على البيئة أو النظام ذاته الاسـتجابة

[1]-فيصل براء متين المرعشي، المرجع السابق .

[2]-فيصل براء متين المرعشي، المرجع نفسه.

للمطالب, ولكن التغيير الثوري الذي ينطوي على تحول شامل للنظام السياسي لا موضع له في نظرية النظم , فالنظرية هنا محافظة بطبيعتها ومتحيزة للوضع القائم

2-يعكس إطاره مستوى عالي من التجريد وتفتقر عناصره إلى التحديد الإجرائي الواضح, مما يقلل من فرص اســـتخدامه في البحث الســـياســـي التجريبي المقارن, ويرتبط بذلك صـــعوبة وضـــع افتراضـــات تقبل الاختبار, ففرضـــية أن المدخلات تؤثر في المخرجات تعوزها الغموض بحيث يستحيل التحقق من صدقه.

3-تناوله السـريع والغامض للتحول, فقد اكتفى بان هذه العملية تحدث داخل أبنية النظام دون أن يوضـــح ماهية هذه الأبنية والوزن النســـبي لكل منها والتفاعلات التي تحدث بداخلها.[1]

المطلب الثالث: اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية

1- مفهوم صنع القرار:

هو عملية التفعل بي كافة المشـــاركين بصـــفة رســـمية أو غير رســـمية ,في تقرير السياسات العامة فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية التي تختار احد التصـورات البديلة لحل المشـكلات المثارة على أسـاس تقييم كل منها بما يتضـمنه من مناقشة ومفاضلة .[2]

ويستخدم اقتراب صناعة القرار كقاعدة للتحلي ليحول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع الظواهر السياسية على مستوى واسع، ووفق هذا الاقتراب يعتبر الفارق للأحداث التي تحيط بها كأساس ووحدة مستقرة للتحليل.

ويتضـمن اقتراب صـنع القرار مسـتويات عديدة للتحليل تشـكل في مجموعها إطار واسـع أو مرنا يسـاعد على اسـتيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السـياسـية و من خلال ذلك كله يتناول

[1]- محمد سخري، المرجع السابق .

[2]- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**،(ط1؛ الكويت:شركة الريعان للنشر والتوزيع)1987،ص 113.

الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار.

ومن أشـــهر التعريفات لهذا المفهوم هو تعريف **ريتشـــارد ســـنايدر Richard Snyder** – **يعرف** هذه العملية بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشـــكلة لتكون موضـــعا لقرار ما وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل ويتم اختيار احدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق[1] .

وقد عرفها ايستتون في تحليله لميكانيكية صنع القرار بأنها عملية ليست تحكمية فيمعنى أن القرار السياسي لا يتخذ بطريقة تحكمية من قبل الجهاز السياسي وإنما يأتي نتيجة لتفاعل مجموعة من أدوار القوى مختلفة في مجتمعها .[2]

مفهوم نظرية صـــنع واتخاذ القرار: تعرف على أســـاس أنها عبارة عن تلك الدراســـة الدقيقة والشـــاملة المختلف المتغيرات البيئية الداخلية والســـيكولوجية والخارجية الواجب اتخاذها بعين الاعتبار من طرف منفذي القرارات عند تحليل سياسة معينة وتحديد طبيعة التفاعل فيما بينها وما القرار ســـوى نتيجة لذلك التفاعل للثالوث البيئي المتكون من التغيرات الداخلية، السيكولوجية، والخارجية .

أما **ريتشـــارد ســـنايدر** فإنه يعرف نظرية صـــنع واتخاذ القرار على أســـاس أنها ذلك الإطار النظري لتلك السلوكية (الفعل ACTION)الصادرة عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص هم صـــناع ومنفذو قراراتها (تشـــخيص الدول)، وبالتالي، فإن فهم واســـتيعاب هذه الســـلوكية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار البيئة القرارية المحيطة بصناع ومنفذي القرارات السياسية.[3]

---

[1]– كريم رقولي، المرجع السابق ، ص333.

[2]– عادل ثابت ، النظم السياسية ، **دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية ولنظام السياسي الإسلامي**،(الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة،2007)، ص154.

[3]–كريم رقولي ، المرجع السابق ، ص333.

2-نماذج صنع القرار:

وهناك مجموعة من الأطر التي قدمت في تحليل عملية صـنع القرار في السـياسـة الخارجية منها:

نموذج ريتشارد سنايدر Richard Snyder

يعتبر نموذج **ريتشـارد سـنايدر** أول نموذج تم تطويره في حقل السـياسـة الخارجية، وذلك ابتداء من عام 1954، الذي ينطلق من تحليل سـياسـة دولة لفهم سـياسـات الدول الأخرى باعتبار أن الفعل الصـادر عن الوحدة الدولية سـيلقى ردود أفعال من جانب الدول الأخرى , وهذا التفاعل يأخذ أشـكالوأنماط مختلفة ويرى سـنايدرأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في صـناعة القرار تتمثل أسـاسـا في عوامل المحيط الخارجي ,المحيط الداخلي ,البنية الاجتماعية صناع القرار وعملية القرار .

لقد كانت محاولة **سنايدر** وزملائه دعوة باختصار لإدخال وخرط العنصر البشري في قلب تفاعلات النظرية الدولية، بعد أن ما كانت الصدارة للعوامل الموضوعية، والنسق الدولي في تحديد سلطة الفاعلين وتصرفاتهم إزاء بعضهم البعض على المستوى الدولي.

وكما أدرك ريتشـارد **سـنايدر** بأن هناك قصـورا في النموذج الاسـتراتيجي، قاموا بتقديم نموذجا آخر لاسـتيعاب نهم صـنع السـياسـة الخارجية، وتجاوز النموذج الذي قدموه مفهوم "الصـندوق الأسـود" الذي تم تبنيه من طرفالنموذج الاسـتراتيجي، وذلك بتقديم مجموعة من التفاعلات التي تتم بين مختلف المتغيرات البيئية والتي تؤثر بشـكلمباشـر على خيارات السياسة الخارجية.

فضلا عن ذلك فإن **ريشاردسنايدر** يعتقد بأن عملية صناعة القرار في تفسير السياسة الخارجية تسـتمد قوتها النظرية من خلال التركيز على مسـالة الدوافع، والتي يصـنفها إلى نوعين وهما فالأولى: "الدوافع الحادثة" : التي تعرف بالدوافع الشكلية والمرتبطة باختيار منفذ القرار لقراره بوعي منه، وذلك بغرض تحقيق غايات معينة كتحقيق الأمن والسـلم.... وهي التبريرات التي تضـفي الشـرعية على سـلوك عدواني لدولة ماء مثل ما هو الحال بالنسـبة

التدخل الأمريكي في العراق ،أما الثانية "الدوافع الســببية". ذلك النوع الذي يصـــعب إدراكه بســهولة وذلك لارتباطها بالمتغيرات البسـيكولوجية والشـخصـية لصـناع القرار ، لذلك يرى ريتشـارد سـنايدر بضـرورة دراسـة وتحليل القرارات التي اتخذها صـانع القرار في فترات معينة وليس تحليل نفسيته فقط ومعرفة دوافع صانع القرار ليس من اجل التحليل الذاتي لها بقدر ما تهدف إلى تقصـــي النتائج المترتبة عن صـــنف معين من الدوافع في عملية صـــنع القرار ؟ فالدوافع الحادثة غالبا ما يتم توظيفها بغية كســـب تأييد الرأي العام لتوجهات الســـياســـية الخارجية، بينما في حالة ما إذا تم الكشــف عن الأهداف[1] الحقيقية للدواقع الســببية ســوف يؤدي ذلك إلى خلق انتكاســـة خطيرة ورفض واســـع من طرف الرأي العام في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

وفي هذا الصدد يرى **ريتشارد سنايدر** في الغالب يمكن لنا أن نصل إلى تحليل مقنع لســلوك مســؤول معين من خلال البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه، أو من خلال التعرف على فهمه على ما يجري داخل وخارج بيئته، وبالتالي ليس من الضروري دائما البحث في أهداف مجتمعه، وردود الدوافع السيكولوجية " .

وبالرغم من صـعوبة الفصـل بين الدوافع الهادفة والدوافع السـببية في السـياسـة الخارجية فإن هذه المقاربة ترى بأنه يتعين على الباحث اللجوء إلى الدوافع السببية لكون الدوافع الهادفة شكلية ومعقدة في أن واحد.[2]

ويحتوي الإطار النظري لعملية صنع واتخاذ القرار على المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية والسلوكية، صناع القرار وعملية صنع القرار، والفعل.

المحيط الخارجي: يلعب هذا الأخير دورا هاما في عملية صنع القرار السياسي، ويشمل على مختلف المتغيرات التي هي خارج حدود الدولة كأفعال وردود فعل الدول الأخرى, من خلال :

-الوضع السياسي الدولي -المنظمات الدولية

[1]-كريم رقولي، المرجع السابق ، ص 333-334.

[2]-المرجع نفسه، ص 334.

– **الرأي العام** العالمي –المصالح الاقتصادية الدولية

.–الأخلاقيات الدولية

المحيط الداخلي: والتي تتمثل في متغيرات مادية و متغيرات داخلية بنيوية :

.متغيرات مادية :–المتغيرات الجغرافية –المتغيرات الاقتصـــادية –المتغيرات الديموغرافية .

متغيرات داخلية بنيوية :الرأي العام – الأحزاب السياسية –الأنماط المؤسساتية.[1]

– **الدراسات المقارنة للسياسة** الخارجية: **جيمس روزنو**

يعد جيمس روزنو من أبرز المفكرين الذين قدموا مســـاهمات جليلة في تقديم نموذج نظري للدراسة لمقارنة للسياسة الخارجية، و ذلك بغية ترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدولة حســب درجة هذا التأثير و وزن هذه العوامل،[2]ويعتقد **روزنو** أن هناك خمس حالات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي:

أ– **متغيرات النظام الدولي:** وهي تلك المتغيرات التي تفرزها البيئة الإنسانية وغير الإنسانية الخارجية، وتتلخص في النظام الدولي القائم ومختلف فروعه النظام الإقليمي والنظام الجيو استراتيجي للدولة .

ب– المتغيرات الفردية: المتعلقة بصــانع القرار، وتتمثل هذه الاعتبارات في خبرته، ومســتواه الفكري، والكفاءة... وهي تلعب دورا مهما في التمييز بين سلوكه وسلوك غيره في السياسة الخارجية.

ج–متغيرات الدور: هو الســلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صــانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية حتى وإن كان يتعارض مع أرائه وتوجهاته – مع العلم أن درجة تأثير متغيرات الدور تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة أصــبحت الأدوار واضــحة

[1]– كريم رقولي، المرجع السابق، ص ص 335–337.

[2]– كريم رقولي ، المرجع نفسه ، ص ص 339–340

ومحددة نتيجة التجارب المتكررة، ويساهم هذا المتغير دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول عكس ما هو شائع في الدول المختلفة .

د-المتغيرات المجتمعية : وتتمثل في المتغيرات المادية وغير المادية، أما المتغيرات المجتمعية المادية فتمثل في حجم الرقعة الجغرافية والتطور في ميدان الاتصـــالات، والإمكانيات الاقتصـــادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي.. في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية غير المادية في تركيبة المجتمع وثقافته السياسية، وتشمل أيضا نظام القيم، والمعتقدات، وطبيعة الولاءات القائمة والتراث والإسهام التاريخي والوطني .

هـــ - المتغيرات الحكومية: وتحتوي على بنية السلطة وأجهزة النظام الحكومي في الدولة، والمنظومة الحزبية وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها، وموقع وقوة دور هذه المؤسسات وكيفية صـــنع القرار في الدولة. وقد لخص جيمس روزنو في دراســته المقارنة للســياســية الخارجية في نموذج نظري يعتمد فيه .[1]

ومنهما يمكن القول أن اقتراب صـــنع القرار لا يخلو من القيود والعراقيل فالقرارات شديدة الأهمية في حقل السياسة الخارجية ولكن فهم القرارات لايوفر لنا تحليلا كاملا للسياسة ، فالتغيرات الدولية والمحلية والثقافية تؤثر في السياسة الخارجية،على المدى القريب والبعيد فالعوامل العامة والمعروفة والعوامل الفريدة على مستوى الدولة تؤثر في القرارات .[2]

[1]- كريم رقولي، المرجع السابق ، ص340

[2]-اليكس مينتس وكارل دي روين الابن، **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**،(ط1؛ أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2016) ، ص 21.

خلاصة الفصل الأول :

اتضـح لنا أن الإسـتراتيجية ومفاهيمها العلمية والنظرية وصـنع قرارها سـياسـيا أهمية كبيرة وضـرورية في تطوير السـياسـات الدبلوماسـية مابين الدول، فالإسـتراتيجية تعتبر دافع للأنظمة الدولية لاتخاذ قرارات جريئة وحماية حدودها ومصـالحها ومصـالح محيطها وحلفائها لتنتهي إلى تحقيق السـلم والأمن الدوليين بعيدا عن كل الصـراعات والأزمات بفضـل إدارته علميا وعمليا وإتباع الشـــرائع الدولية، وبعد دراســـتنا لهذا الفصـــل توصـــلنا إلى بعض الاستنتاجات سنعرضها كالتالي:

لا توجد مفاهيم محددة بالنسبة للإستراتيجية ومقارباتها بل تعددت الأفكار حولها.

كل النظريات والرؤى الفكريّة تؤكد بضـرورة الاهتمام بالخطط الإسـتراتيجية كعلم وفن لقيادة مثالية، ولتجنب كل الصراعات والحروب في سبيل تحقيق ما يسمى بالأمن والسلم الدوليين.

الفصل الثاني:الإستراتيجية الجزائرية تجاه ازمات الجوار

تمهيد :

إن حقل السياسة الخارجية حافل بالكثير من المقاربات والنظريات التي حاولت تفسير وفهم ســـلوكيات وقرارات الدول، ولها عدة أســـس ومحددات وهي من تحدد كيفية تفاعل الأنظمة السياسية معها وصناعتها واتخاذها وتأثيرها على عدة ميادين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كانت وما زالت الســياســـة الخارجية للجزائر داعمة لحركات التحرر في العالم، وهذه الأيديولوجية صنعتها الجزائر بفضل تاريخها النضالي والثوري، عموما كفلسطين وكذا دول الجوار بالساحل الإفريقي مثل ليبيا ومالي والنيجر والصحراء الغربية خصوصا لما تمليه الســياســة الأمنية الشــاملة من مصــالح مشــتركة باعتبارهم بالحدود الجزائرية وهذا ما سنتناوله بهذا الفصل.

المبحث الأول :محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

تشكل إفريقيا فضاء جيوسياسيا بالغ الأهمية والحساسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. وقد اكتشف صناع القرار الجزائريين ذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال, لذلك فقد شددوا على حضور الجزائر في هذا المجال على جميع الصعد.

غير أن السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا عرفت تحولات من حقبة لأخرى، فقد ميزها في فترة الستينيات والسبعينيات البعد الأيديولوجي في إطار الاستقطاب الاستراتيجي العالمي شديد الحدة بين الشرق والغرب. وفي منتصف السبعينيات تميزت هذه المرحلة بانفجار قضية الصحراء الغربية، والتي مثلت متغيرا جديدا يحكم السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإفريقي, فقد عرفت تجند الجزائر من أجل كسب الدعم الإفريقي لموقفها بشأن هذه القضية[1].

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتأثر السياسة الخارجية للدول بمجموعة من المتغيرات الموضوعية والنفسية التي تفرضها ، وهي عبارة عن معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، يصطلح على تسميتها بمحددات السياسة الخارجية[2], وهي عبارة عن متغيرات تفسيرية يعتمد عليه التفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ولهذا يمكن اعتبار صنع السياسة الخارجية متغيرا مستقلا وتابعا في الوقت نفسه، يعتبر متغيرا تابعا لأن عملية صنع السياسة الخارجية هي محصلة

[1]– سمير قط،«**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، التطورات والمحددات**»،المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد1،(22فبراير 2017).

[2]–صليحة مماد، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي** ،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم سياسة)،جامعة وهران 2 (محمد بن أحمد)،2019،ص 26.

لمجموعة من المتغيرات الموضـــوعية والنفســـية، ويمكن اعتبارها متغيرا مســـتقلا لأن عملية صنع السياسة الخارجية تؤثر في أشكال وأنماط السياسة الخارجية المتبعة[1].

ويجب الإشارة إلى أن هذه المحددات قد توفر فرصا، كما قد تفرض قيودا على سياسة خارجية الدولة، تشـكل المحددات فرصـا عندما تسـاهم في زيادة حركية وفاعلية السـياسـة الخارجية، و تعتبر قيودا عندما تعيق حركية وفاعلية هذه السـياسـة، كما أن الأوزان النسـبية لتأثير هذه المتغيرات في السياسة الخارجية تختلف، وهي ترتبط بمدى إدراك صـانع السياسة الخارجية للمتغيرات المسـتقلة، و المواقف الدولية التي تصـنع السـياسـة الخارجية اتجاهها، و الوحدات الدولية المراد تفسير سياستها الخارجية وأشكال السياسة الخارجية المراد تفسيرها[2].

يختلف الباحثون في طريقة تصـنيفهم لمتغيرات السـياسـة الخارجية فمنهم من يصـنفها إلى متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، ويصـنفها آخرون إلى متغيرات مادية ومتغيرات بشـرية، في حين يصـنفها البعض الآخر مثل "هولسـتي" و "روزناو" إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية تتفاعل فيما بينها لبلورة السـلوك الخارجي للوحدات الدولية[3]، في حين الدكتور محمد السيد سليم فيقسمها لثلاث مجموعات أساسية : متغيرات موضوعية –متغيرات نفسـية –متغيرات وسـيطة ويطلق على تفاعل هذه المتغيرات بنسـق السـياسـة الخارجية[4]، وتشمل محددات السياسة الخارجية ما يلي :

1–المحددات الداخلية :

هي متغيرات تقع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها،لأنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي، ولا تنشـأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى"، وتلعب هذه المتغيرات دورا بالغ الأهمية في

[1] – سليم محمد السيد ، المرجع السابق ،ص449.

[2] – سليم محمد السيد، المرجع نفسه ، ص 443–444.

[3] –صليحة مماد، المرجع السابق ، ص 26 .

[4] –سليم محمد السيد ، المرجع السابق، ص 138–140.

رســم الســياســات الخارجية للدول، وتحديد توجهاتها، تشــمل المحددات الداخلية المتغيرات التالية:

أ-**محددات جغرافية** : تتضــمن العوامل الجغرافية الموقع المســاحة التضــاريس والمناخ وهي العناصــر الأســاســية المكونة لجغرافية الدولة يقول نابليون في هذا الصــدد :"أن الوضــع الجغرافي هو الذي يملي الســياســة" كما وأكد موســوليني على العامل الجغرافي عندما ألقى خطبته عام 1924م جاء فيه : "ما كانت الســياســة الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنها خاضــعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصــادية"[1]، تعد المحددات الجغرافية من أهم محددات الســياســة الخارجية فالموقع الجغرافي يمثل حجر الزاوية في التحليل الجغرافي السياسي لأي وحدة سياسة[2]،لأنه يؤثر بشكل كبير على سياسيتها الخارجية حيث توجه الدول في اغلب حالات سياستها الخارجية إلى المنطقة أوالإقليم الجغرافي الذي تقع به، خاصة وانه يحدد ماهية التهديدات الأمنية الموجهة لأمنها القومي تؤثر طبيعة الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة للماء أو اليابسة بشكل كبير في سياسة الدولة الخارجية ويظهر هذا التأثير من خلال ما يكتســيه موقع الدولة البحري من أهمية كبيرة في الإســتراتيجية الدولية على خلاف الموقع الجغرافي المغلق الذي لايتصل بواجهات بحرية ، والذي يجعل الدولة رهينة علاقاتها مع دول الجوار ذات المنفذ البحري[3]، كما يجب الإشــارةإلىأن تأثيرالعوامل الجغرافية على الســياســة الخارجية للدول،يرتبط ويتوقف على عاملين هما: القوة النسبية للدولة ،ومستوى تطور الدولة التكنولوجي[4].

---

[1]– مفتاح رمضاني ،أحمد لشهب، «**الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية**» ، مجلة أبحاث ،المجلد 6، العدد 2 ، 2021،ص683. .

[2]–محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافياالسياسية بمنظور القرن الحادي والعشرينبينالمنهجيةوالتطبيق**،(عمان : دار اليازورياالعلمية للنشر والتوزيع،2013) ، ص 48.

[3]–صليحة مماد، المرجع السابق ،ص 27.

[4]– سليم محمد السيد ، المرجع السابق ، ص 155.

ب- محددات الاقتصـادية: تشـمل الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة كمصـادر طاقة مثل الغاز و البترول، المعادن مثل الحديد ،الذهب والنحاس ،والموارد النووية، ومواد غذائية كالقمح والذرة وغيرها،توفر الموارد لدى الدولة ولو بنسـب متفاوتة يسـاهم في اسـتقلاليتها الاقتصـادية مما يمكنها من لعب دور فعال في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصـادية تتمكن من التأثير على سياسـات الدول الخارجية الأخرى ، بالإضـافة إلى تمكينها من اتخاذ مواقف دولية تتلائم مع توجهات سياستها الخارجية ،ويعد النفط من الموارد التي كانت ولاتزال نسـبيا تفرض سـيطرتها على العلاقات الدولية وتؤثر على سـياسـات الدول الخارجية وهذا ما بزر سنة 1973 عندما استغل العرب سياسة المقاطعة النفطية ضد الدول الغربية المساندة لإسرائيل في حرب أكتوبر[1].

ج-محددات بشرية :تتمثل الموارد البشرية في "السكان التابعين للدولة وخصائصهم من حيث الحجم والتوزيع"، ويرتبط تأثير العامل السكاني في السياسة الخارجية باعتباره موردا من موارد الدولة الاقتصادية بدوره في النمو الاقتصادي للدولة[2]، وبناء قوتها العسكرية ،فالعامل البشري يحدد مدى قوة الدولة وضعفها باعتباره مخزن للقوة العسكرية مما يساعد في فرض سياستها الخارجية بالرغم من التطور التكنولوجي الذي أعطى لبعض الدول القوة في فرض سـيطرتها رغم قلة مواردها البشـرية (مثال ذلك إسـرائيل تملك قوة عسـكرية هائلة على مسـتوى العالم بالرغم من قلة عدد سـكانها بفضـل التطور التكنولوجي فرضـت سـياسـتها لخارجية)،إلا أن العامل البشري يلعب دور في قوة وضـعف الدولة فالانفجار السكاني يشكل عبئا على الدولة ويعرقلها في تحقيق توجهاتها السياسة وفرض سياستها الخارجية على محيطها وما إلى ذلك ،خاصـة وان الانفجار السـكاني يعطل مسـار التنمية الاقتصـادية ويخضـع الدولة للمديونية الخارجية مما يدعها في ارتباطات دولية مما يعجزها عن تحقيق سياستها الخارجية[3]، وهذا ما

[1]- مفتاح رمضاني ، أحمد لشهب، المرجع السابق ، ص684.

[2]-صليحة مماد ، المرجع السابق ، ص 26.

[3]- مفتاح رمضاني، أحمد لشهب ، المرجع السابق ، ص 684.

سعت الجزائر للتخلص منه عند تسديدها لجميع الديون مما جعلها في وضعية قوه وحرية في التصرف وتطبيق سياستها الخارجية مع دول الجوار وغيرها من دول العالم دون أي مخاوف أو اعتبارات لدول أو سياسات خارجية.

د-محددات مجتمعية: تشـــمل التوجهات المجتمعية مجموعة من المكونات أهمها الثقافة السـياسـة النسـق العقيدي الوطني والإيديولوجية التركيب الاجتماعي والتكوين القومي العامل التاريخي الخصـائص المجتمعية تختلف وتتنوع من مجتمع لأخر ويتجلى تأثيرها في السياسة الخارجية من خلال تأثيرها في إدراكات وتصـورات صـانع القرار الخارجي ومسـاهمتها في بلورة التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع فضلا عن تأثيرها في التوجه العام للسياسة الخارجية لأنها يمكن أن توفر فرص أو قيود على حرية صانع السياسة الخارجية.[1]

هـ-محددات عسكرية :تعتبر القوة العسكرية متغيرا تابعا ومستقلا في نفس الوقت ،فالوسيلة العسكرية هي احد طرق تنفيذ وتحقيق أهداف السـياسـة الخارجية ،لان الدول التي تمتلك قوة عسكرية معتبرة تكون أكثر جرأة في سياستها الخارجية لقدرتها على حماية نفسـها ضـد أي تهديد خارجي[2].

2-المحددات الخارجية :

إن المنظومة الدولية تتميز بعدم الثبات والتغير المستمر ،فقد انتقلت من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطب بعد انهيار الاتحاد الســـوفياتي ما نتج عنه من ســـيطرة أمريكية على النظام الدولي واليوم فالعالم يتجه نحو التعدد القطبي خاصـــة مع عودة روســيا إلى الواجهة كقوة دولية ونمو الدور الصيني المتزايد وكذا تفكك التبعية الأوروبية في السياسة

[1]-صليحة مماد ، المرجع السابق، ص 31.

[2]-مفتاح رمضاني، احمد لشهب ، المرجع السايق ، ص685 .

الخارجية عن الولايات المتحدة الأمريكية،وهذا مايحتم على الدول الضـــعيفة التكيف مع هذه الأوضاع[1].

ونظرا لأهميـةالتـأثير الـذي تتركـه متغيراتـالبيئـةالخـارجيـة على توجهـات السـياسـةالخارجيةللدول، بحيث تلعب هذه المتغيرات دورا بارزا في تشـكيل وصـناعة السياسةالخارجية ،يعتبر النسق الدولي أو النسق الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول خاصـة السـياسـة الخارجية للدول النامية التي تعد من أكثر الدول تأثرا بمتغيرات البيئةالخارجية، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل والأسـباب المتعلقة بطبيعة أنظمتها السياسية التي تتسم بانخفاض مستوى المؤسسية السياسية(درجة المأسسة) وارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلا عن تبعية اقتصاد هذه الدول المطلقة للعالم الخارجي .

من أهم المتغيرات الدولية المؤثرة في تحديد وتوجيه سياسة خارجية الدول: شكل النظام الدولي وهيكله (نظام متعدد الأقطاب،ثنائي القطبية،أحادي القطبية) الذي يتحدد بناءا على نمط توزيع الإمكانيات والقوة بين وحداته، أنماط العلاقات بين وحدات النظام(وفاقية، تعاونية،صراعية)، وطبيعة التحالفات القائمة فيما بينها(تحالفات مرنة،جامدة) ،عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي، المستوى المؤسسي للنسق الدولي،العمليات السياسية الدولية،درجة التشابه والتفاوت بين الوحدات الدولية(المسافة الدولية)، كما تتأثر السياسة الخارجية للدول أيضـا بطبيعة التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى، وتضـم هذه التفاعلات مجموعة من المتغيرات كالسلوك الخارجي للوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي، والسلوك السابق 'سـباق التسـلح' لمعاملات الدولية، الاسـتقطاب الدولي، والاعتماد الاقتصـادي الدولي،

[1]– مفتاح رمضاني، المرجع السابق ، ص690.

وبالإضـافة إلى هذه المتغيرات، تتأثر الدول في سـياسـاتها الخارجية ببنية النظام الإقليمي أو النظام المحيط بها مباشرة [1].

والجزائر كبقية الدول حاولت خلق ســـياســـة خارجية جديدة تحقق أهدافها وتقيها من خوض المشـاكل، فبعدما كانت حليف اسـتراتيجي للاتحاد السـوفياتي بصـفته قطب اشـتراكي يعادي الرأسـمالية الغربية ،انتقلت إلى الحياد التام بعد انهيار الاتحاد السـوفياتي فهذا الانهيار أعطاها درس بان لأقوى تدوم للأبد فكلها تزول، أن الجزائر اليوم تحاول بناء علاقات متكافئة مع القوى الكبرى لتحقيق اكبر قدر ممكن من الفوائد خاصـة وأنها شـريك أسـاسـي للصـناعة العسكرية الروسية وهي بهذا تضمن الوفاء الروسي لها وذلك بتزويد القوات الجزائرية بأحدث الصـناعات والتكنولوجيات العسـكرية ،ومن جهة أخرى فهي الشـريك الاقتصـادي الأول في إفريقيا للصـين مما جعلها حجر أسـاس مهم في الإسـتراتيجية الاقتصـادية التوسـعية الصـينية في المنطقة ،ولا يخف عنا دور الجزائر وخبرتها في مكافحة الإرهاب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعول عليها خاصة بعد أحداث 11سبتمبر .

أما من الناحية الإقليمية فان الأوضـــاع لا تســـر خاصـــة وان الدول المجاورة أثبتت فشلها وقد تجلى ذلك في انهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، فأصبح المشهد العام الأمني في هذه الدول يشـــكل تهديدات ومخاطر على الأمن القومي الجزائري، أبرزها تنامي التهديد الإرهابي ،تجارة المخدرات والســـلاح ،الهجرة غير الشـــرعية والتهريب بكل أشكاله[2].

[1]–صليحة مماد ، المرجع السابق ،ص34–35.

[2]– مفتاح رمضاني، احمد لشهب ، المرجع السابق ، ص690.

المطلب الثاني : مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية .

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

إن المرجعية التاريخية التي ترسم السياسة العامة والخارجية بصفة خاصة للجزائر، تستند إلى البعد الثوري القائم على امتداد فكرة النضال التحرري الرامي لنصرة القضايا العادلة والتضامن مع الشعوب المستعمرة الساعية لنيل استقلالها وتحصيل سيادتها وبناء ذاتها،إن جملة المبادئ الثورية التي قامت عليها الحركة التحريرية الجزائرية ضـــد قهر الاســـتعمار واستبداده تشكل وعاء مرجعيا لسياسة الجزائر الخارجية، حيث احتوى بيان أول نوفمبر 1954 على تلك لمبادئ الثورية، مؤسسا بذلك لجملة من القيم المحورية كثوابت تقوم عليها السياسة الخارجية لحركة التحرير، وفي هذا الشأن يقول الرئيس الراحل هواري بومدين:" إن أحد المبادئ المسيطرة على سياستنا الخارجية وفي سياسة البلاد بصفة عامة هو مبدأ تأييد القضايا العادلة في العالم ألن تأييد هذه القضايا هو وفاء منا لماضينا و للتضحيات الجسيمة التي ضـــحى بها شـــعبنا أثناء نضـــاله عبر عشـــرات الســـنين.."، ونجد أن مجمل البيانات والمواثيق والدســـاتير من بيان أول نوفمبر 1954 وحتى الدســـتور 2008 ،مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956 ،مؤتمر طرابلس جوان 1962 ، ميثاق الجزائر 1964 ،الميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986 ومختلف الدساتير، تتناول هذا المبادئ[1].

بعد أن نالت الجزائر استقلالها سارت على نفس الثوابت التي رسختها الثورة الجزائرية فيما يتعلق بنصرة قضايا التحرر في إفريقيا إيمانا بمبدأ تصفية الاستعمار ووفاءا لمبادئها الثورية، وهو ما عبر عنه نيلسون مانديلا قائلا:" الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار الأحرار والسند

[1]–زهرة مناصري ،«**سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية دراسة حالة، تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية**»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد7،(أكتوبر 2022)،ص109.

القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية،ومواقفها الأصيلة ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية"، من المبادئ التي رسخنها ثورة نجد :

1–مبدأ حسن الجوار: أعطت الجزائر مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها ، حيث أسمته بمبدأ حسن الجوار الايجابي وجاء هذا في خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد أنه: " على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الايجابي.

2– مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من قاعدة عدم التدخل في شـــؤون الآخرين، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية، باعتبارها عضو في منظمة الوحدة الإفريقية ومجموعة حركة عدم الانحياز، وعليه عملت الجزائر على تطبيق مبدأ عدم التدخل ســـواء على مســـتوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية ، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول حديثة الاستقلال التي كانت سيادتها في خطر [1]،حيث برز من خلال دستور 1976م، ثمّ دستور 1986م،و مبدأَي عدم الانحياز وعدم المشـــاركة في أيّ تدخلٍ عســـكريّ خارج الحدود الجزائرية، وظلّت هذه المبادئ توجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقودٍ بعد الاستقلال[2].

3– مبدأ حل النزاعات بالطرق الســـلمية وعدم اللجوء للقوة: قبل نيل الجزائر الاســـتقلال كانت ضد استعمال القوة ورافضة لذلك وتدعو إلى التعاون، وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية .

---

[1]–زهرة مناصري ، المرجع السابق ، ص110.

[2]– سميرقط ، **السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، الأسس والتطورات، قراءات افريقية ، نشر في** 2018/02/28[https://qiraatafrican.com/]، اطلع عليه يوم 2023/04/12 الساعة 11:20.

4-مبدأ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار: إن طبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المســـتعمرات ، دفعت بالجزائر ومن أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المســـاس بالحدود، ونظرا لما يمثله هذا المبدأ على مســتوى تأســيس الأمن الإقليمي، ذلك أن إعادة النظر في الحدود ســوف يدخل إفريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفســها ومع الدول الأخرى[1]، ولذلك ســعت إلى ترسيم وضبط حدودها بينها و بين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال ،ووفق اتفاقية افران 15/ 1969/01 ، واتفاقية تلمســان 1970/05/27 ، ثم 1972/06/15 .الرباط معاهدة بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب، التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من اجل ترســيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1970/01/06 ، وتم التوقيع على اتفـاقيـة أخرى يوم 1983/05/08. ومع النيجر يوم 1983/01/05 ، أمـا الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956[2].

5- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة : ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المســتقلة حديثا، ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشـاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمـات الإقليميـة مثل لجنـة أركـان العمليـات المشـــتركـة التي يقع مقرها في "تمنراست" ، ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذراع الاستخباراتي للهيئة[3]، كما وقعت اتفاقية الإخاء والتعاون وحســـن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الســـتينات ، لكن ابرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس ، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصـــناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين، مع انجاز

---

[1]- زهرة مناصري المرجع السابق، ص110.

[2]-عبد الرحيم مرحوم،« **ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**» ،مجلة الحقوق والحريات (جامعة بسكرة)،عدد خاص 2017، ص26.

[3]- زهرة مناصري ، المرجع السابق ، ص110.

مشـاريع أخرى صـناعية في إطار مخطط تنمية هده المناطق ، وكانت هذه المشـاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد[1].

6-مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: يرتبط مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في التصـور الجزائري بنظرتها لمسـتقبل المنطقة سـياسـيا واقتصـاديا، وقد مارسـت هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، حيث ساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأممي رقم 1514 ، المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال في 14ديسـمبر 1960 ،ويرجع الفضـل لجهود دبلوماسـية مناضـلي الخارج الذين خاضـوا معارك كبيرة كان لها صـدى واسـع في اجتماعات اللجنة السـياسـية للأمم المتحدة في دورتها الخامسـة عشـرة، التي تزامنت مع أحداث 11 ديسـمبر 1960 ، والتي أكدت للعالم إصـرار الشعب الجزائري على تقرير المصير، وقد وصل هذا الإصرار أروقة الأمم المتحدة [2] ، كما يستمد هذا المبدأ من نضـال الجزائر الطويل ضـد الاستعمار في سـبيل الحصـول على حق تقريرمصـــيره، قبيل وأثناء الثورة التحريرية .وترســـخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعتبر حق الشـعوب في تقرير مصـيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصـبحت الجزائر البلد المتضـامن دون شـروط مع حركات التحرر[3]، هدا المبدأ لعب دورا مهما في تحديد مســـار العلاقات المغاربية ، دلك أن اتفاقية الإخاء بين تونس والجزائر مما جعل تونس تعترف بحق الشـــعب الصـــحراوي في هدا الاتفاق وكذلك موريتانيا بموجب اتفاقها مع جبهة البوليسـاريويوم 1979/08/05 ، واعترفت به أيضـا بموجب اتفاقية الإخاء الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا ســـنة 1983 ، كما اعترفت الجماهيرية الليبية بحق الشـعب الصـحراوي في تقرير مصـيره، هدا كله جعل من العلاقات المغربية الجزائرية تعرف

[1]- عبد الرحيم مرحوم ، المرجع السابق ، ص27.

[2]- زهرة مناصري ، المرجع السابق ، ص 111.

[3]-عبد الرحيم مرحوم ، المرجع السابق ، ص28.

قطيعة دامت 12 ســـنة ولم تعد إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشـــعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، هدا كله يوضح إن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي في تقرير مصيرها[1].

7-مبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الجهويين : يظهر هذا المبدأ في سياسة الجزائر الخارجية من خلال سعيها الدائم إلى احتواء النزاعات وحلها بالطرق السلمية، وفي هذا الصدد وضعت الجزائر العديد من المبادرات من أهمها دعوتها لتشـكيل مجلس السـلم والأمن الإفريقي الذي بدأ ممارســـته الفعلية في 25 ماي 2004 ،والذي من أهم أهدافه الحد من اندلاع النزاعات وحفظ وبناء الســـلم .وعلى الرغم من أن الدســـتور الجزائري ينص على عدم تدخل الجيش الوطني خارج حدوده، إلا أن الجزائر وجدت نفسـها مضـطرة للتنازل عن جزء من هذا المبدأ بغية تفعيل مبدأ آخر وهو صـناعة السـلم في إفريقيا، حيث شـاركت في اجتماع وزراء دفاع شـــمال إفريقيا، فالجزائر ترى أن المشـــاكل الإفريقية أكبر من أن يســـتطيع الأفارقة حلها ومعالجتها ، لذلك فهي تراهن دوما على حلها بالطرق الســـلمية في الإطار الإقليمي المدعوم بالجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد بدأت الجزائر بحشد الدعم الخارجي وإرسال ضباط جزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتكوين في مجال حفظ وبناء السلم[2].

كل هذه المبادئ، نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول من مجموعة من المواد، ابتداء من المادة 86 ،إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضـــمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي مبادئ ضـــمنتها علاقات حســـن الجوار ، فان الجزائر اصـــطلحت عليها بمصـطلح علاقات حسـن الجوار الايجابي، وقد جاء هدا الوصـف في أواخر سـنة 1981 ،حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشـــاذلي بن جديد لنواب المجلس

[1]-عبد الرحيم مرحوم، المرجع السابق ،ص29.

[2]- زهرة مناصري، المرجع السابق ، ص112.

الشـعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، أما على المسـتوى الجهوي فان الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصـحراوية ،فإنها تسـهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية و الإقليمية.[1]

ثانيا: سمات السياسة الخارجية الجزائرية :

إن السـياسـة الخارجية الجزائرية ظلت وفية للنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة ، فالسـياسـة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السـمات الواضـحة ، هذه السـمات يمكن من خلالها أن نفهم سـلوك الدبلوماسـية الجزائرية ، فقد اتسـمت السـياسـة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال[2].

أ-العوامل الشـخصـية في السـياسـة الخارجية الجزائرية : اتسـمت السـياسـة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال ، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا من الاستقلال ، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السـياسـة الداخلية والخارجية للبلاد "، فدسـتور 1963في مادته 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد ، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دسـتور 1989 فنصـت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السـياسـة الخارجية للأمة ويوجهها ، وبذلك فإنه يعين سـفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج ، وينهي مهامهم ويتسـلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسـيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشـيء نلحظه في دسـتور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 ،"وإذا

[1]- عبد الرحيم مرحوم، المرجع السابق، ص24.

[2]-المرجع نفسه، ص 32.

كانت سـيطر ة الرئاسـة على صـناعة القرار في السـياسـة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية ، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية . باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري .[1]

سيطرة الرئاسة على السياسة الخارجية لا تقتصر على الناحيةالدستورية فقط، بل هي مسيطرة فعلا فالمؤسسة العسكرية رغم فعاليتها على المستوى الداخلي إلا انه لا دخل لها في الشؤون الخارجية، إلا في الحالات المتعلقة بالأمن القومي وذلك لنقص تجربتها،هذه السـيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يؤدي إلى تغير هذه السـياسـة مع تغير الرؤسـاء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صـنع القرار وإسـتراتيجيته التي يعتمد عليها ، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها وبالتالي فان تغيرالسياسة يتعلق بتغير الرؤساء فعند قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أصبحت الدولة الجزائرية أكثر تفتحا على الرأسـمالية، بينما كانت في وقت الرئيس بومدين لا ترى عن الاشـتراكية بديلا وبالتالي فان هذا التغير في صـنع القرار، قد يؤدي إلى تغير السـياسـة الخارجية بشكل تدريجي دون المساس بالمبادئ العامة لها.

لتصـبح بذلك السـياسـةالخارجية للجزائر تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، فالسـياسـةالخارجية في وقت بوتفليقةوزيرالخارجية السـابق والذي نال مناصـب في الأمم المتحدة، ليست نفسها السياسة الخارجية للرئيس السابق اليمين زروال الجنرال .فالطابع العسكري للثاني والدبلوماسي للأول، يجعل من السياسةالخارجية للرئيس بوتفليقة أقوى من السياسة الخارجية للرئيس زروال، وبالتالي فان السياسة تتقد وتتأخربحسب اهتمام صانع

[1]– عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية(1999 – 2004)**، (مذكرة لنيل ماجستير)، جامعة قسنطينة، 2005 ، ص ص82–84 – 92 .

القرار بها[1]وهذا مانلاحظه في مجريات السياسة الخارجية منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون للرئاسة مقارنة مع المسار السياسي قبل توليه الحكم .

ب- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية : تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار فانطلقت فعاليات النشـــاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاســـتعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري ، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشـاط قوي للدبلوماسـية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري ، واستمر هذا النشـــاط إلى غاية انقلاب 19 يونيو عام 1965 ، وجراء ذلك دخلت الجزائر في عزلة فرضـها عليها هذا الانقلاب ، لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صـحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث ، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضـــت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل والتريث، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشـط في الخارج بشـكل مكثف لإعادة كسـب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسـة التأميمات تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضـت عليها ، وبفضـل نشـاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة الـ77 عام1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث ، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصانعة قراراته، كما كانت تصـــورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث ، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصـــحراء الغربية قد أعاد وضـــع الجزائر إلى نقطة الصـــفر، وعادت إلى "عزلة شـديدة حيث تم اسـتغلال هذه الأزمة لمحاصـرة الجزائر، وكانت تلك مرحلة صـعبة عاشـتها الجزائر، حتى إن مســاعد الرئيس ذكر ذات مرة على شــاشــة التلفزيون الجزائري أنه لم ير

[1]- عبد الرحيم مرحوم ، المرجع السابق ،ص 33،34.

الرئيس بومدين إطلاقا في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة "الإفريقية بالخرطوم العام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية ، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصـــر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصـــلا في انضـــمام الجمهورية العربية الصـــحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982وانســـحاب المغرب منها محتجا على ذلك، لتواصـــل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى[1] إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشـرسـة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للأزمة ، بحيث سـيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس ، ومع بداية انفراج الأزمة و مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشـاط السـياسـة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشـاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصـوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاســـة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة الـــــ 35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتيريا ، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا، تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية ،وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشـــاطها الدبلوماســـي جراء الاســـتقرار الداخلي، والدليل على ذلك أنها ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني ولم تحرك ساكنا للقيام بجهد لرأب الصدع بين الفلسطينيين ، حتى أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان صـــرح أن حركة حماس ت ذبح قيام الجزائر بالوســاطة بين الفلســطينيين لتحقيق

[1]– سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة)،جامعة الحاج لخضر–باتنة،2010–2011، ص 37،38.

الصلح [1]، كل هذه المجهودات في السياسة الخارجية الجزائرية جعلتها ذات مركز مهم فعال أمام الدول القوية وهذا ما أكمله ولا زال الرئيس الحالي للجزائر من خلال مواقفه وقراراته التي جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تضع وزنها في العلاقات الدولية.

ج-الحياد في الســياســةالخارجيةالجزائرية: إن سـمت الحياد ،هي من أهم السـمات التي تتصـف بها السـياسـةالخارجيةالجزائرية ،وذلك منذ فترة الاسـتعمار إلى اليوم . هذه السـمة أعطت للجزائر مصـداقية عند الدول المختلفة،سـواءالعربية أو الدول الأخرى، كونها لم تعتمد إطلاقا في مواقفها الخارجية على انتمائها، بقدر ما اعتمدت على احترام مبادئها والعمل على حل النزاعات بالطرق السـلمية . ففي الفترة الاسـتعمارية اعتمد زعماء الحركات الوطنية على الحياد التام، في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية، فلم تعمل على اســـتثمار في الحربين لأجل قضاء مصالحها مع احد الأطراف بل بقية على حيادها ،وهو ذات الأمر الذي تواصل مع الثورة التحريرية إذ لم يتدخل حزب جبهة التحرير في الصـراعات العربية العربية، وسـعى إلى حلها عكس باقي الدول العربية التي كانت تنحاز لطرف على الآخر. وهذا ما اكســـبها مكانة حتى قبل اســـتقلال الجزائر ، وبعد الاســـتقلال حافظت الدبلوماســـية الجزائرية على تقاليدها فكانت تقوم دائما بمحاولة حل النزاعات ســـواء العربية عربية أو غير العربية[2]مثل: النزاع المصـــري الليبي ،النزاع العراقي الكويتي، النزاع العراقي الإيراني والنزاع الأثيوبي الايريتيري، حيث لعبت دور الوســـيط في حل النزاعات متمســـكة بمبدأ الحياد هذا ماجعلها محل ترحيب من قبل الدول وجعلها محل ثقة .

1 –سليم العايب، المرجع السابق، ص 38 .

2– عبد الرحيم مرحوم ، المرجع السابق ،ص36،37.

المبحث الثاني :إستراتيجية الجزائر تجاه بعض أزمات الجوار.

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر لحل الأزمة الليبية:

أولا: طبيعة النظام السياسي الليبي: شكل النظام السياسي في ليبيا قبل الثورة نمطا غريبا ومختلفا عن باقي الدول الأخرى ســـاد لأكثر من أربعة عقود (1969-2011)حيث عرف نظام القذافي بالجماهيرية أين قام بتأليف "الكتاب الأخضـــر" عام 1975 ،وفيه رفض فكرة التمثيل النيابي حسبه يمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب، وعليه فقد ظل النظام الســياســي مغلقا ومتكورا حول نفســه واســتمر النظام غير ديمقراطي مما خلق فراغا سياسيا وغيابا مطلقا للممارسة الديمقراطية، والعجز الواضح في الثقافة السياسية الديمقراطية.

رغم توفر ليبيا على ثروات نفطية هائلة تجعلها من أكثر الدول العربية رفاهية، غير أن الواقع المعاش جراء سياسة نظام القذافي قلب الموازين أين عانى الشعب الليبي من أوضاع اقتصادية وأحوال معيشية متردية ومخزية وفقا للتقارير الدولية حيث عرف ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وتآكل البنى التحتية مع استفحال الفساد وغياب الشفافية، ما أدى إلى حدوث تفاوت كبير في عملية توزيع الثروة، وخاصة العائدات النفطية التي استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته ،الأمر الذي دفع الشعب الليبي للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت من حيث القوة والضعف من مكان لأخر بفعل الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة[1]،فاندلعت الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 ،ســـميت بيوم الغضب على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية، بسبب سوء الأوضاع المعيشـــية، حيث تأثرت هذه الانتفاضـــة بموجة من الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي، خاصة الثورة التونسية والثورة المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي بن

[1]– زهرة مناصري ، المرجع السابق، ص ص 115-117.

علي والرئيس المصـري حسـني مبارك .انطلقت مظاهرات في 10 فيفري إثر اعتقال محامي ضـحايا سـجن بوسليم فتحي في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضـحايا ومناصـريهم وذلك لعدم وجود سـبب لاعتقالهم، ثم تلتها مظاهرات مطالبة بإسـقاط النظام في عدة مدن ليبية، فأطلق رجال الأمن الرصاص على المتظاهرين[1]، ما أدى إلى سقوط ضحايا وتطور الأوضاع، مما أدى إلى انتفاضـــة شـــعبية في مدن مختلفة مطالبة بســـقوط النظام، حيث زادت شـــدة الاحتجاجات وطالب المحتجين من الحكومة بإصـــلاحات سـياسـية واقتصـــادية واجتماعية، حيث كانت في البداية احتجاجات ســـلمية .لكن مع تطور الأحداث وأســـلوب تعامل كتائب القذافي باستخدام الأسلحة الثقيلة لقمع المتظاهرين، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالعقيد معمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، لتنتهي بمقتله على يد الثوار[2].

ثانيا: إستراتيجية الجزائر في حل الأزمة(المقاربة السياسة):

لقد كان للجزائر تعامل مع الانتفاضـــة الليبية وموقعها من الأحداث المتســـارعة في ليبيا، ومدى تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من خلال القضية اللبيبة، حيث اتهم المجلس الانتقالي الجزائر بدعم الرئيس معمر القذافي وذلك عن طريق الســـماح بإدخال الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر الأراضـي الجزائرية، خاصـة وان الجزائر لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي وهذا ماوجه أصـابع الاتهام نحوها رغم نفي الجزائر لذلك الاتهام مرارا وتكرارا.[3]

قدمت الجزائر مقترحا لحل الأزمة الليبية في اجتماع اللجنة التابعة للاتحاد الإفريقي بـأديس أبـابـا بتـاريخ مـارس2015 م ضـــم منظمـة الأمم المتحـدة ،منظمـة المؤتمر

---

[1]–عباس رمضان، «**الجزائر وحركات التغيير العربية، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات التاريخية والثقافية**»، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل بغداد، 2011 ، ص. 10،11.

[2]–عباس رمضان ، المرجع نفسه، ص 10، 11.

[3]– المرجع نفسه، ص 12.

الإســـــلامي،جامعة الدول العربية ،الاتحاد الأوربي، الدول المجاورة لليبيا وشـــركاء آخرين، ورافعت الجزائر لإقامة حوار شامل لتسوية الازمة الليبية في هيئة الأمم المتحدة خلال انعقاد دورتها العادية 69.[1]

اســـتطاعت الجزائر أن تدير الملف الإقليمي رغم الضـــغوطات الدولية منذ بداية ما يســـمى "بالربيع العربي"، محاولة بذلك إيجاد مخارج دبلوماســـية ، حيث تمكنت من كســـب الرهان الدبلوماسي والسياسي لتسوية هذه الأزمات وإصرارها على أن الحل الأمني أو التدخل الدولي يؤدي فقط لتأزم الوضـــع، غير أن الوضـــع في ليبيا مختلف نوعا ما لان النظام الليبي تمت الإطاحة به من طرف منظمة الحلف الأطلسـي الذي يتحمل المسؤولية المباشرة الأزمة الليبية ، ومع اشتداد العنف وتأزم الأوضـاع قرر مجلس الأمن التدخل العسكري في ليبيا من أجل حماية المدنيين، وهنا برز موقف الجزائر رافضـــا لهذا التدخل مؤكدة على ضـــرورة الانتقال الســـلمي للســـلطة في ليبيا، لأنها تعي خطورة التدخل الأجنبي[2]،فقد فرضـــت الاضـــطرابات الأمنية الخطيرة التي تعرفها ليبيا إســـراع الجزائر إلى وضـــع إجراءات أمنية استثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني، فتم نشر عشرات الألف من العسكريين على طول الحدود الشاسعة من ليبيا والتي تصل 964 كلم، وبالموازاة أطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة الليبية عبر حوار شـــامل بين جميع الأطراف يقضـــي إلى تسـوية سـياسـية تضـع حدا نهائيا للاقتتال، حيث قال الوزير الأول "عبد المالك سـلال" إن الخبرة الجزائرية لحل النزاعات صـار معترفا بها دوليا، لأننا دعاة سلم ونفضـل المضـي قدما نحو الحل السلمي والشق السياسي لحل الأزمات ولا نحبذ الحل العسكري[3] .

---

[1]– شهرزاد أمال بريزيني ،أحمد الفقيه، « **المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي، دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجا** » ،مجلة القانون المجتمع والسلطة،المجلد12، العدد1، 2023، ص388،387.

[2]– زهرة مناصري ،المرجع السابق ، ص118.

[3]– أحمد بوديسة، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي(2011–2015)**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس ،2014–2015، ، ص86.

انطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية حدودها واحترام مبدأ حق الشـعوب في تقرير مصـيرها، فانها فضـلت العمل الدبلوماســي والســلمي بالتالي ســعت كطرف إقليمي وبلد مجاور لإيجاد حل للازمة ليبية يكون سـلمي وسـياسـي متبنية المقاربة السـلمية بدل الحل العسـكري من خلال تقديم مبادرة سـياسـية لحل الأزمة باسـتضـافة دولتين للحوار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا وذلك في مارس و افريل 2015م :- الجولة الأولى يوم 10مارس2015م بمشـــاركة مجموعة من الأحزاب الليبية والنشطاء السياسيين الليبيين برعاية الأمم المتحدة من اجل إيجاد حل وتشكيل حكومة موحدة .

-الجولة الثانية من الحوار الوطني الليبي الاثنين 13افريل 2015م بالعاصـمة تحت إشـراف الأمم المتحدة جاءت لمناقشــة التقرير النهائي لإيجاد حل ســلمي للازمة وتغليب المصــلحة العليا للشعب الليبي وتوحيد الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية [1].

ترى الجزائر أن مبدأ عدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول يقتضــي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضـد طرف آخر طال أمد الاســتقرار في ليبيا، وعليه فقد ارتكزت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية على ثلاث محاور:-رفض التدخل الأجنبي انطلاقا من المبادئ الثابتة في ســياســة الجزائر الخارجية التي تعتبر حق الدول في السيادة من بين المبادئ الرئيسية في سياستها، وتعارض بشدة تواجد القوات الأجنبية على التراب الجزائري أو على حدودها.

-تعزيز الحوار بين الأطراف الداخلية فحســب المقاربة الجزائرية في الأزمة الليبية، فإن التســوية أو الحل في هذا النزاع لايتم إلا باجتماع الأطراف الداخلية المعنية مباشــرة بالنزاع دون الســماح بوجود تدخل أجنبي على اعتبار أن الأزمة الليبية لابد أن تحل من طرف

[1] - رتيبة برياش، «**المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية ، الأبعاد ،التداعيات والجهود** »، مجلة ابحاث قانونية وسياسية ،المجلد 7، العدد 2،ديسمبر2022، ص315-317.

الليبيين وحدهم في إطار حوار شامل لا يقصي أي طرف على أساس انتماءات سياسية أو قبلية، ما عدا الجماعات المتطرفة المصنفة ضمن لمنظمات الإرهابية، وهو ماميز الموقف الجزائري عن غيره من مواقف الأطراف الدولية والإقليمية التي تتدخل مساندة لطرف على حساب آخر، مثلما حدث في مصر أين تدخلت لصالح اللواء "حفتر خليفة" ومساهمة كل من قطر والإمارات والكويت في فرض الحظر الجوي على ليبيا[1].

بالرغم من تأخر الدبلوماسية الجزائرية في تناول الملف الليبي، إلا أنها تعاملت مع جميع الأطراف الليبية على نسق واحد وتنظر إليهم على أنهم جزء من الأزمة وحلها ، حيث شكل التخوف من تحول ليبيا إلى دولة فاشلة إحدى أهم دوافع الدبلوماسية الجزائرية للسعي لإيجاد حل للازمة فقد ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية على رفض التدخل العسكري لحل الأزمة الليبية الراهنة الذي يزيد من تفاقم الأوضاع بدل من حل الأزمة، فاستمرار الانقسام السياسي والعسكري سيفتح الباب أمام لجماعات الإرهابية للتمدد واستغلال الفراغ السياسي في ليبيا وكذلك يفتح الطريق للتدخل الخارجي[2] .

المطلب الثاني : إستراتيجية الجزائر لحل الأزمة المالية .

أولا: طبيعة النظام السياسي في مالي: أدت بينة الحصيلة التاريخية والاجتماعية الاقتصادية في مالي إلى فشل النظام السياسي المالي في إدماج الطوارق في الوحدة الوطنية، حيث يعتبر النظام في مالي نظاما دكتاتوريا قائم على شخصنة السلطة إقصاء الطوارق وتعصب القادة السياسيين لاثنيتهم وانتماءاتهم العرقية[3]، حيث تعد دولة مالي من الدول المركبة عرقيا وهي الميزة التي تتصف بها معظم الدول الإفريقية، حيث تتكون من العديد من الإثنيات ،

[1]–زهرة مناصري ، المرجع السابق ، ص121.

[2]–علي مصباح محمد الوحيشي، « **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة** » ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة الزاوية –ليبيا، المجلد1، العدد 5، (جانفي 2017) ، ص16.

[3]– هنية عسلوج، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة:دراسة في الأداء**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص عاقات دولية ودراسات أمنية)،جامعة08ماي1945–قالمة،2012– 2013، ص65، 66.

وتعود جذور الصراع في مالي على وقع العلاقات المتوترة بين التوارق (هم أحد الفصيل الذي يشكل نسبة من سكان مالي)، مع السلطة المركزية من جهة ومع الجماعات المتمردة من جهة أخرى، إلى جانب أزمة الازواد مؤخرا التي لعبت دور كبيرا في تأجيج الوضع من خلال تمسك مختلف الطوائف والأقليات بمطالب مختلفة، مع الهشاشة الأمنية التي تعرفها المنطقة، وكذلك تنامي الصـــراعات الإثنية وانتشـــار الجريمة[1]، مما أدى إلى توتر وانفلات امني دائم داخل البلاد واضعف من سيادتها، ومن بين أسباب هذا الفشل أيضا هو غياب وضعف فلسفة المواطنة مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية في مالي، مما يجعل تدخل طرف ثالث أجنبي امرأ غير مستبعد بل ويعد ضروريا من أجل السيطرة على تداعياته وعلى دول الجوار [2]، خاصة وان هذا النزاع المسلح بين مختلف الجماعات خلق أزمة أمنية حقيقية في مالي انتقلت أثارها إلى دول الجوار، بل إن هذا العنف المســـلح أخذ أبعادا خطيرة عندما تجدد في مارس 2012 ،وتداخلت فيه العديد من العوامل وأصـــبح يعرف على المســـتوى الدولي : " بأزمة الســـاحل الإفريقي" [3].

تعود أســـباب تصـــاعد حدة النزاع في مالي، إلى مجموعة من المخلفات والعوامل الداخلية والخارجية، ســـواء تعلق الأمر بالظروف المحيطة بالقارة الإفريقية ككل من فقدان التنمية، المشاكل الاقتصادية والتهميش إلى النزاعات الإثنية، مما حظر البيئة المالية إلى القابلية ألي استثارة من شأنها أن تولد نزاعا داخليا وبالفعل فقد كانت بداية سنة 1990 تمردا حقيقيا في مناطق "التوارق" حيث دخل هؤلاء في نزاع مسلح ضد السلطة المركزية بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني " تشين تبراضين"ودام النزاع حوالي عشر سنوات، بالرغم من عقد اتفاق باماكو

---

[1]– سمية غضبان، « **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية –تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في افريقيا**»،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11،جامعة المسيلة ،(سبتمبر 2018) ، ص 50.

[2]– هنية عسلوج، مرجع سابق، ص 66.

[3]– سمية غضبان ، مرجع سابق ، ص50.

بتاريخ 11/04/1992 لتحقيق مصـــالحة شـــاملة، وقد ارتبط النزاع في مالي وتشـــابك مع مجموعة من العناصر كانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذلك افتقاد السلطة لأدوات ممارسة الديمقراطية مما أسفر عن تمرد على كل الأصعدة إلى جانب انتشار فوضي السلاح بفعل النزاع المسـلح في ليبيا ما أدى انتشـار خطير للجماعات الإرهابية، وقد تدهور الوضـع في مالي مع تجدد الاشـــتباكات والصـــراع على الســـلطة في 2012 ، وبالخصـــوص بعد انعكاسات التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أطاح بنظام الرئيس معمر القذافي ، ومما زاد من تأزم الوضـع التدخل العسـكري الفرنسـي في شـمال مالي، والذي اسـتدعى حل حقيقيا للنزاع المالي كون هذا الأخير قد أدى إلى اسـتنفار دول الجوار في محاولة لحماية مصـالحها الحيوية[1].

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية على الجزائر :باعتبار أن الأزمة المالية خلقت الإرهاب في المنطقة خاصـــــة على الحدود الجزائرية وماجاورها ، كان لذلك الأثر الكبير على الجزائر وأمنها ويمكن تلخيص هذه التداعيات في عدة نقاط أهمها:

-شكلت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" تهديدا زعزع الأمن والاستقرار في الجزائر ثم انتقل إلى الســـاحل الإفريقي، ذلك أن هذه الجماعة اتخذت من منطقة الســـاحل مجالا آمنا للقيام بنشـــاطاتها ، فالجزائر تتخوف من رجوع عناصـــر من هذه الجماعة للالتحاق بالجماعات الإرهابية 107 الإرهابية المتواجدة فيها، خاصـــة مع شـــساعة حدودها وهشـــاشـــتها مع دول الساحل.

-مشـكل انتقال العمليات المسـلحة للتنظيمات الإرهابية إلى الجزائر بسـبب انكشـاف الجبهة الجنوبية منها واحتمال توريطها في نزاعات هامشية، فمثلا حركة تمرد شمالي تشاد تخلق بؤرة

[1]- سمية غضبان، المرجع السابق ، ص55.

عدم اســتقرار إقليميا بما أن المنطقة أصــبحت ملجأ لأعضــاء من الجماعة الســلفية للدعوة والقتال الجزائرية.

-أصبح أقصى الجنوب الجزائري بحكم جغرافيته ملاذا للجماعات الإرهابية خاصة وأن طول الحدود التي يصعب مراقبتها مع مالي والنيجر يسمح لها بالتنقل بسهولة، فالجنوب الجزائري يكتســي أهمية مزدوجة للجماعات الإرهابية، بخصــائصــه الجغرافية تســهل التواجد والتنقل، وإســتراتيجية اقتصــادية كالنفط والغاز والســياحة. فانطلاقا من هذا قام عناصــر من الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة "عمار صايفي" الملقب بـــ "عبد الرزاق المظلي" باختطاف أكثر من ثلاثين ســائحا أوروبيا ألمانيا في صــحراء الجزائر وهذا دليل على ضــعف الأمن على الحدود الجنوبية للجزائر المجاورة لدول الساحل مما ينعكس سلبا على الأمن الجزائري ويزيد من احتمالات انتقال العمليات الإرهابية للمنطقة.

-كما خلفت أزمة مالي مأزقا حقيقيا للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث حاولت تغليب الحل الســياســي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق، لكن ســيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي، جعل الجزائر تعيد حساباتها، وقامت بفتح أجوائها للتدخل الفرنســي الفجائي في 11 جانفي 2013 ،لكن ســرعان ما دفعت ثمنا ســريعا لهذا التعاون في التدخل الأجنبي، فجاءت عملية "عين أميناس" عبر احتجاز الرهائن في منشــاة الغاز من قبل مجموعات ترفض التدخل الفرنســي في شــمال مالي[1]، كل هذا الجزائر تقوم بتدابير قصوى من اجل الحفاظ على أمنها وامن حدودها من الإرهاب .

ثالثا: إستراتيجية الجزائر في حل الأزمة المالية :

[1]– سوسن معمري، **السياسة الجزائرية والمغربية تجاه منطقة الساحل**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة)،جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي ، 2015/2014، ص57،58.

تتحرك الدبلوماسـية الجزائرية في فضـائها الجيوسـياسـي الإفريقي وهي تدرك أنها تدرك تعيش في ساحل من الأزمات الذي أدى إلى ضعف الأداء السياسي في هذه المنطقة وتنامي الصراعات الإثنية وصعوبة بناء الدولة. ففي خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل منطقة الساحل الإفريقي، تشهد الدبلوماسية الجزائرية حراكا موسعا في ظل التطورات الأمنية التي خلفتها الحرب الليبية الأخيرة ،و موجة تهريب الأسلحة نحو مالي، بتنامي الأزمة السياسية في شمال مالي خاصة بعد سيطرة "حركة التوحيد و الجهاد " و" تنظيم القاعدة " على عدة مناطق كانت تحت سيطرة حركة الأزواد.

أصبحت الأزمة في مالي مصدر قلق أمني وإنساني إلى الجزائر، مع إدراك السلطات الجزائرية لأهمية الصـراع الطوارقي فإنها تأخذ بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله الإرهاب في المنطقة فمنذ تفجر الأحداث في شمال مالي بداية عام 2012 ،أخذت الدبلوماسية الجزائرية في البحث عن حل لهذه الأزمة باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضـيل الحل السـياسـي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو والفصائل الطارقية المسلحة، وكذا تفادي التدخل العسـكري الأجنبي في دولة مالي تجنبا لإعطاء الشـرعية الجهادية للجماعات الإرهابية الناشـطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى سـاحة حرب عالمية تتداخل فيها ظواهر الإرهاب و الجريمة المنظمة، فضـلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسـانية وتدفق اللاجئين[1].

فقد بدأت المسـاعي الجزائرية لحل الأزمة منذ التسـعينات فبعد انفجار الوضـع سـنة 1990 أدركت الجزائر أن تطورات في الوضـع تنذر بتهديد قوي للأمن القومي الجزائري، ولذلك أولت اهتماما شـديدا لمنطقة الجنوب، ولأول مرة يجتمع مجلس الحكومة في ولاية من ولايات الجنوب (أدرار) في 12 جانفي 1995 ، كما تم إنشاء صندوق تنمية الجنوب وإعداد برنامج للتنمية فيه ، وتم تخصـيص 35 مليار لتمويل المشـاريع السـياحية والري إضـافة إلى

[1]–هنية عسلوج ، المرجع السابق ،ص75،76.

إصـلاح إداري جزئي جعل كلا من تمنراست واليزي ولايتين، وبالموازاة مع هذا قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق لتسوية النزاع [1].

-إبرام اتفاقية تمنراســت جانفي 1991م بين حكومة مالي وحركة ازواد لوضــع حد لحوالي 6اشــهر من التمرد ونص هذا الاتفاق على منح منطقة الازواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة[2]، حيث أقنعت الجزائر الفرقاء الماليين بالتوقيع على الاتفاق الوطني المالي ســنة 1992 ، ويتضـمن إدماج مقاتلي حركات الازواد في الجيش المالي والسـماح بإعادة اللاجئين وإنشـاء إدارة فدرالية في شمال مالي[3]، فقد خاضت الجزائر من مبدأحسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد،كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة[4].

لقاء الجزائر 1994:انعقد اللقاء في الجزائر 22و24جانفي 1994توصل لتوقيع هدنة دائمة وإطلاق سراح المساجين ،تنصيب لجمة مكلفة بالتحقيق في التجاوزات المرتكبة.، وفي نفس الســنة من مارس تم لقاء ثالث وخلاله حقق اتفاق وطني ســمي باتفاقية بماكو، وتلته عدة لقاءات نجد لقاء الجزائر 1994،لقاء تمنراست 1994،اتفاقية الجزائر 2006،اتفاقية الجزائر 2015 [5]، تملك الجزائر حضوراً دائماً في المشهد السياسي والأمني في مالي، بصفتها قائداً

[1]–سليم العايب، المرجع السابق، ص 96.

[2]–الطيب بروال،خيرةبن عبد العزيز ،« **إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي** » ، المجلة الجزائرية للأمنالإنساني،المجلد 05، العدد01، جانفي 2020،ص 444.

[3]–أحلام برياش،كريم رقولي ،« **دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي** »،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ،مجلد 04،العدد 03، 2012 ، ص517.

[4]– الطيب بروال، خيرةبن عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 444.

[5]–عيسى طيبي ،خيراني بن ملوكة ، « **دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي**»، مجلة الحوار المتوسطي ، مجلد 11،العدد 3، ديسمبر 2020، ص ص355-357.

للوســـاطة الدولية الجارية منذ عام 2014، ورئيســـاً للجنة متابعة وتنفيذ اتفاق "الســـلم والمصالحة" في مالي، الموقع بالعاصمة الجزائر في يونيو من عام 2015[1].

-رفضـــت الجزائر فكرة انفصـــال الازواد لتخوفها من إعادة إنتاج فكرة الانفصـــال في مناطق الطوارق لديها، وســـرعان ما تحركت الجزائر على جبهتين ، حيث ســـارعت الســـلطات إلى الاجتماع بقيادات قبائل الطوارق الجزائرية في ولاية تمنراست ، وحصلت على وعد من زعيم الطوارق لديها "أمين العقال" وهذا للمحافظة على امن المنطقة، وشـاركت الجزائر للمرة الثانية في اجتماع وزارة خارجية دول الميدان التي تضـــم كل من الجزائر وموريتانيا ، النيجر في غياب مالي ، الذي عقد في نواكشوط في سنة 2012 والإعلان من جانب واحد عن انفصال الازواد، ودعوا إلى الشـــروع في عملية تفاوضـــية بين الحكومة الانتقالية و الطوارق، فعبرت الجزائر عن موقفها الداعم للحوار بين الأطراف المتصـــــارعة ومرافقة الشـــــعب المالي في اختياراته واحترام سيادته، وان تحقيق السـلام و الاسـتقرار لابد أن يمر بشـكل ضـروري عبر الحوار السياسي من جهة وتنمية المنطقة من جهة أخرى.

-ظلت الجزائر تدعم الحوار الســياســـي لحل الأزمة في شـــمال مالي ، لذلك حرصـــت على الحفاظ على اتصالاتها مع مختلف الأطراف كما قامت بعقد اجتماع بين مدنيين من المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السـياسـي و في جوان 2013،وتم عقد جلسـة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في شمال مالي إلى نهاية جانفي 2014 [2].

قاومت الجزائر الدعوات إلى التدخّل العســـكري، وحثّت على الصـــبر وتقديم الدعم لحكومة مالي في الجنوب، وحذّرت من تداعيات مغامرة خارجية غير مدروســة في الشـمال.

---

[1]- حمزة مختار،« **الجزائر في مالي ...دبلوماسية نشطة وصدام مع ايكواس** »،مجلة الشرق الالكترونية ، نشر يوم 2020/09/25م ، https://asharq.com/ar/4nDkasvcUjUzOnncg0sUmx ،اطلع عليه يوم 2023/04/1الساعة 12:37.

[2]- احلام برياش، كريم رقولي، المرجع السابق ، ص517.

ويودّ الجزائريون تذكير جيرانهم وأنصـــــارهم الغربيين بـأنـه لو التفت المجتمع الـدولي إلى تحذيراتهم بشأن التدخّل في ليبيا، ما كانت الفوضـى في مالي لتحدث أساساً. ويخطّئ النظام الجزائري (عن حق) حلف شمال الأطلسي (ناتو) لفشله في السيطرة على الأسلحة داخل ليبيا ووقف تدفّقها إلى الدول المجاورة. كما كانت الجزائر تعتقد بأن الحسـابات الإنسـانية الكامنة وراء التدخّل وهمية، وكانت تخشـــى من تكريس الســـابقة الخطيرة المتمثّلة في إنفاذ مبدأ "مسؤولية الحماية" ضد النهب الذي تمارسه الأنظمة الاستبدادية. وعلى رغم نجاح المهمة في وقف حمام الدم في بنغازي وتخليص ليبيا من نظام شـرير، يؤكّد الجزائريون أن عدم تبصّـر حلف (ناتو) قد يتسبّب في الكثير من المشاكل ما يترتّب على ذلك من عواقب بعيدة المدى، وبالنسبة إلى الجزائر فإن أنصار المجموعة الاقتصادية الدوليين، وخاصة فرنسا، بحاجة لأن يتقبّلوا حقيقة أن لجوءهم إلى التدخّل العسكري السريع يزيد مخاطر الإرهاب في المنطقة ليس إلا، يفسّر بعض أعضاء المجموعة الاقتصادية، وخاصة النيجر وبوركينا فاسو، هذا الموقف المتعقّل تجاه التدخّل العسكري على أنه شديد الحذر وأناني. فالمجموعة قلقة من أن إصـرار الجزائر على إتباع طريق الدبلوماسية ليس سوى حيلة لتجنّب تقاسم أعباء ومخاطر استعادة النظام في مالي.

ويتذمّر البعض من أن عدم مشـــاركة الجزائر مع الجماعة ينبع من رغبتها في السيطرة على عملية التفاوض. ومن وجهة نظرهم، فإن الجزائريين لا يتسامحون بشأن زعامة الآخرين. وتؤكد الجزائر على المسـاواة في السـيادة وبناء توافق في الآراء، لكنها تصـرّ على تشـكيل قواعد الاشـتباك والتأثير في القواعد متعدّدة الأطراف. وبعبارة أخرى، تسـعى الجزائر إلى إظهار نفسها على أنها مؤيّدة لقيام نظام إقليمي متجذّر في المؤسّسات تكون فيه الطرف المهيمن الذي يحدّد الأجندات، والوسيط الرئيس في الصراعات[1]، وترى الجزائر في المجموعة

[1]–أنوار بوخرص، « **الجزائر والصراع في مالي ،مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط** »، نشر في 2012/10/23،https://carnegie-mec.org/ ، اطلع عليه 2023/04/17، الساعة 12:59.

الاقتصادية أداة تستخدمها فرنسا لتعزيز مصالحها في مستعمراتها السابقة في غرب أفريقيا، وهو ما يسيء إلى المنظمة في نظر الجزائريين.

وما يزيد الطين بلّة هو أن المغرب حشر نفسه في الصراع في مالي ودعم المجموعة الاقتصـــادية. المغاربة لديهم علاقات جيدة داخل المنظمة، ويرون أنها محفل مفيد لتطوير قوتهم الناعمة وتعويض غيابهم عن الاتحاد الأفريقي، وعرقلة تصميم الجزائر على تهميشهم في الشؤون الساحلية[1].

ولتحصين منطقة شمال مالي من خطرا الانفصال ، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية و تم التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر في 19جوان2018 ،وبقيت الجرائر متمســـكة بموقفها الثابت في أزمة الطوارق ، الرافض لفكرة الانفصـــال الذي تطالب به بعض الحركات المتمردة ، وتغليب منطق الحوار السياسي ، وهذا النجاح جاء بعد جهود مضنية قامت بها الجزائر من اجل إنجاح المفاوضات ، خاصـــة أنها جاءت بطلب من أطراف النزاع وبدعم من الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول جنوب افر يفيا ، ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وموريتانيا ، تشاد والنيجر[2].

نظرا للامتداد الجغرافي بين الجزائر ومالي والخوف من اختراق هذه التحديات لأمنها ، عملت الســياســة الخارجية الجزائرية على تفعيل دورها الدبلوماســي في منطقة شــمال مالي مســـاهمة بذلك في كبح ومحاصـــرة التهديدات الأمنية التي قد تخترق حدودها، فلعبت دور الوســـيط الفعال في إدارة الأزمة في مالي من خلال مبادئها الثابتة ونبذ العنف ودعم الحوار السياسي والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة ، ورفض التدخل الأجنبي، فمن خلال قيادة الجزائر للمسار التفاوضي صادفت العديد من العراقيل و التحديات كوجود مبادرات تطرحها

[1] أنوار بوخرص ، المرجع السابق .

[2]–أحلام برياش، كريم رقولي، المرجع السابق ، ص518.

بعض الدول الكبرى باعتبار أن الســاحل الإفريقي هو امتداد اســتراتيجي لها وهذا يســتدعي ضـرورة التمسـك بمبادئ الحوار لتحقيق معادلة أمنية ناجحة في منطقة السـاحل إضـافة إلى ذلك ضرورة وضع استراتيجيات و مقاربات أمنية إقليمية ودولية.

خلاصة الفصل الثاني

ومن خلال الفصـل الثاني اتضـح لنا أن السـياسـة الجزائرية الخارجية وإسـتراتيجيتها المنظمة، والتي محتواها وقوامها مســـتوحي من تاريخها المجيد وثورتها الذي كله بطولات، الجزائر تحترم نفسـها وتدافع عن مصـالحها ومصـالح جيرانها وحلفائها لدعم السـلم والأمن الدوليين، وباعتبار أن الأزمات التي بدول الجوار تؤثر على الأمن الداخلي لنا، إذ تســـعى الجزائر وفق الشرائع الأممية لحماية حدودها وللدفاع وحماية حقوق الإنسان بفضل مساعيها لجمع الفرقاء بطرق ســـلمية وحضـــارية كالحوار والتهدئة، وهذا ما نلاحظه مؤخرا عودة الدبلوماسـية والخارجية الجزائرية للسـاحة الدولية ومن وسـاطتها الناجحة للكثير من القضـايا كالقضـية بدولة مالي وليبيا وتدعم كل القضـايا العادلة كالقضـية بفلسـطين والصـحراء الغربية وهذه مرجعية لا تتنازل عليها دولة الجزائر شعبا وجيشا وحكومة.

الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية تجاه النزاع في الصحراء الغربية

تمهيد:

إن موقف الدولة الجزائرية ثابت وداعم لكل قضـــايا التحرر، وهذا ما يعكس ثوابت ومبادئ الســياســة الخارجية الجزائرية، والتي تكمن في عدم المســاس بالحدود الأممية للدول والدفاع المطلق عن استرجاع الشعوب لحقوقها المهضومة وحقها كذلك في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تدعم الجزائر الحل السلمي لأي أزمة وصراع ومثلما دعمت الفرقاء من قبل في رواندا وجنوب إفريقيا والســودان هاهي ما تزال ثابتة على مبادئ الحرية وداعمة للشعب الصحراوي ومنذ بداية أزمة الصحراء الغربية قررت أن اسبانيا دولة مستعمرة بدون حق للشعب الصحراوي وبعد خروج اسبانيا منها، كذلك ناهضت الجزائر ضد التدخل المغربي والموريتاني ورفضته رفضا قاطعا لكل من يمس سيادة وثروات الصحراء الغربية، فلا يمكن أن تترك الجزائر دولة شـــقيقة على حدودها وأمنها من أمننا أن تعاني العنف والإرهاب والتطرف والاستعمار بأبشع الصور الإجرامية من طرف النظام المغربي، ودائما ما تتدخل الجزائر في المؤتمرات واللقاءات العالمية بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي وكل الهيئات والمنظمات العالمية بالتنديد لما يعانيه الشـــعب الصحراوي والواجب إيجاد حل سلمي بين الأطراف، وتثمين جهود المنظمات الإنسانية التي توافق الجزائر في طرحها بشـأن الاســتفتاء الشــعبي بالاســتقلال والحرية الكاملة للشــعب الصـــحراوي، مع توقيف تام لكل تمييز تعانيه هذه الدولة الشـــقيقة وبناء مغرب عربي كبير يسوده الأمن والأمان.

المبحث الأول: النزاع في الصحراء الغربية –الأطراف والخلفية التاريخية .

تقع الصـــحراء الغربية في شـــمال غرب إفريقيا على ســـاحل المحيط الأطلســـي، يحدها من الشمال المملكة المغربية ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق والجنوب موريتانيا، مساحتها الإجمالية 284.00كلم2 وتعتبر الواجهة المباشرة لجزر الكناري، ويبلغ طول حدودها2045كلم ويبلغ طولها مع موريتانيا 1570كلم ومع المغرب والجزائر475كلم وتحدد المنطقة بخطي طول 8^0و20^0، وبخطي العرض 28^0و20^0، تتكون جغرافيا من منطقتين هما:الســـاقية الحمراء في الشمال ووادي الذهب في الجنوب، وتضم الصحراء ثروات معدنية كثيرة، فيوجد بها اكبر منجم فوسفات تم اكتشافه سنة 1947م في منطقة بوجدور[1].

المطلب الأول: أطراف النزاع في الصحراء الغربية

يتمثل أطراف النزاع في القضية الصحراوية المباشر في كل من المغرب وجبهة البوليساريو مع الإشارة أن طرفي النزاع قد وافقا على اقتراح الأمم المتحدة بعقد جولة من المحادثات غير الرســـمية في الولايات المتحدة ،في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2009/1871 الذي رحب باتفاق الأطراف على عقد محادثات صغيرة وغير رسمية للاستعداد لجولة مفاوضات خامسة، كما يدعو القرار أطراف النزاع إلى مواصـــلة الحوار برعاية الأمين العام، دون أي شـــروط مسبقة لتحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى طرفي النزاع .[2]

---

[1]– سها رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، (ط1؛ القاهرة :مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009م)، ص131.

[2]– علي سالم لفقير، **النزاع المغربي الصحراوي وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017–2018، ص28.

أ-اطراف مباشرة :

المغرب:

تنظر المغرب للنزاع بينها وبين الصحراء الغربية أن الصحراء امتداد لجغرافية المغرب وجزء من أراضيها وتزعم الرباط في هذا الإطار بان الاستعمار الأوربي قد اقتطع الصحراء من أراضيها، بل وتذهب إلى ابعد من هذا لتقول المغرب أن الاستعمار اقتطع منها كذلك أطراف وأجزاء من الجزائر وموريتانيا وأجزاء أخرى من سنغال ومالي وأجزاء من النيجر الشيء الذي يعارض مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار بحيث نال المغرب استقلاله سنة 1956.

موريتانيا :

جاء في كتاب " موريتانيا على درب التحديات للرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد دادة " مؤسس موريتانيا ما بين 1924 إلى غاية 2003 تاريخ وفاته ، إن الرؤية الموريتانية في قضية الصحراءهي ذات أبعاد وطنية وإقليمية وحتى دولية، خاصة من حيث اهتمام موريتانيا بالصحراء الغربية وتشبثها بها وأن تكون طرفا في جميع الجهود والتحركات المحلية والإقليمية والدولية لتقرير مصيرها من جهة أخرى فالطبقة السياسية الموريتانية كانت مقتنعة تمام القناعة بأن الصحراء جزء من موريتانيا، و يرجع الكثير من المحللين السياسيين والمهتمين بملف العلاقات الجزائرية المغربية التي عرفت منذ سنوات حالة شد ومد، فتراها سليمة مستقرة أحيانا ومتذبذبة، متوترة أحيانا أخرى وقد سبب هذا التحول وعدم الاستقرار في تلك العلاقات في تعطل الكثير من مشاريع الاندماج سواء بين الدولتين أو بين باقي دول المغرب العربي التي باتت في تأخر كبير مقارنة مع باقي التكتلات التي عرفتها بعض الدول العربية، ويتلخص موقف موريتانيا في أنه عندما طلبت المغرب الاستشارة من محكمة العدل الدولية ساندت موريتانيا المغرب، إلا أنها طالبت أن يشمل حق تقرير المصير العودة إلى

الموطن الأم الموريتاني، وسلمت مذكرة للأمم المتحدة في أوت 1974 أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الغربية الخاضعة للإدارة الاسبانية هي جزء من الأراضي الموريتانية، ثم وقعت اتفاقية مدريد الثالثة في نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا واسبانيا[1]، وفي عام 1976 وقعت اتفاقية ثنائية مع المغرب لتقسيم الصحراء بينهما مما أدى إلى تهديد جبهة البوليساريو الأمن والاستقرار في موريتانيا، والأمر الذي جعلها توقع اتفاق الجزائر مع الجبهة لإنهاء حالة الحرب وانسحاب القوات الموريتانية من الإقليم .[2]

جبهة البوليساريو(الصحراء الغربية) :

ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بعد المذابح الاسبانية ضد شعب الصحراء عام 1970،حيث عقد المؤتمر التأسيسي في 10ماي1973على الحدود بين موريتانيا والصحراء، وأعلن فيه عن ميلاد الجبهة على أنقاض كل التنظيمات السياسية القائمة في ذلك الوقت، إذ استطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين في الصحراء وكذلك كل التنظيمات السياسية فيها ،ولذلك أصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد الممثل شعب الصحراء، وركزت في أهدافها على الاستقلال التام للصحراء، بعيدا عن اسبانيا والمغرب وموريتانيا ،وبنت في ذلك أساليبها على العمل السياسي والعسكري المنظمين على الرغم من تأسيسها في موريتانيا إلا أن تطورها تم في الجزائر بعد أن حقق زعماء الحركة اتصالهم وتفاهمهم مع السلطة السياسية الجزائرية باعتبارها تناصر حركات التحرر العربية والإفريقية، لذا تطالب الجبهة بالاستقلال التام للصحراء وقيام كيان مستقل لها بعيدا عن اسبانيا والمغرب وموريتانيا، واصفة مناهجها كأسلوب لتحرير وإقامة دولة سادسة في شمال إفريقيا ، خاصة بعد أن حازت الدعم من ليبيا والجزائر، فقد تبنتها الجزائر

[1]-علي سالم لفقير، المرجع السابق ، ص29، 30.

[2]-المرجع نفسه ، ص 30، 31.

واعتبرتها حركة تحريرية تسعى إلى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية.[1]

ب-أطراف غير مباشرة (الوسيط) :

الجزائر:

يرجع الخلاف الدائر بين الجزائر والمغرب واللتين يرتكز عليهما أي بناء مغاربي كونهما يشكلان قطبا تجاريا وصناعيا ممتاز، ذلك الخلاف الذي أدى إلى تعكر صفو وطبيعة العلاقات بين المجموعة المغاربية وما خلفه من خلافات تعود في الأصل إلى التراكمات التاريخية التي تعتبر من أبرز عوامل ودوافع الخلاف بين البلدين ولعل من أبرزها حقبة ترسيم الحدود المغربية مع الجارة الجزائر،

ترى الجزائر أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم التي لا تتمتع بالحق الذاتي ، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة ووفقا لفصل 11 من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تسير بها نحو الاستقلال من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، من جهة أخرى ، تفسر الجزائر سياسة المغرب تجاه الصحراء الغربية بما يلي :

1 -سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

2- عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو واعتبارها حركة غير شرعية.

3- عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، وترى الجزائر أن قضية الصحراء الغربية هي مسألة تصفية استعمار لاغير.

[1]- رحيمة لدغش، سليمة لدغش، «**أبحاث قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت**»، مجلة أفاق للعلوم ،مجلد 05، العدد03، جامعة الجلفة ،2020،ص290.

وبعد تسارع الأحداث، والتوتر الذي عرفته العلاقة بين البلدين هاجمت قوات عسكرية جزائرية إحدى المراكز العسكرية المغربية، وقتلت عددا من الجنود المغاربة فجاء رد فعل المغرب سريعا، وكانت النتيجة أن دخل لبلدان منذ ذلك الوقت في دوامة حرب ضروس سميت "حرب الرمال1963 "والتي ساهمت في إخمادها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاتفاق الحاصل بين المغرب وموريتانيا بخصوص اقتسام الصحراء، وذلك دون استشارة الجزائر كان ذلك سنة 1974 فكان رد الجزائر سريع جدا من خلال دعم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة بجبهة " البوليساريو"الرافضة للسيادة المغربية[1] ، مع كل هذا وجب التوضيح بأن الجزائر ليست طرف في النزاع إنما وسيط لحل الأزمة، فلو قبلت الأخيرة وأصبح النزاع جزائري مغربي فإن قضية الصحراء الغربية سيتم سحب ملفها من الأمم المتحدة، وهذا مالا تقبله الجزائر لأنها تعتبر القضية الصحراوية حركة تحرر من اجل تقرير مصير شعب وقضية تصفية استعمار تاركة التصرف في ذلك لهيئة الأمم المتحدة، وهذا ما أثبتته حين صرحت الجزائر بأنها لاتحتاج أي وساطة للتحاور مع المغرب من خلال مداخلتها في الدورة السنوية للجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة.

المطلب الثاني :الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية

تعد قضية الصحراء قضية تصفية استعمار تم تسجيلها منذ سنة 1963 ، ضمن لوائح الدول التي يجب تصفية الاستعمار منه كما تعتبر قضية الصحراء الغربية من أقدم النزاعات وآخر مستعمرة في إفريقيا[2] ،فهي لم تبق من دون استعمار فبعد خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة حتى دخل المغرب مطالبا بحقه في أن الصحراء تابعة للمملكة

[1]–علي سالم لفقير، المرجع السابق ، ص 30،31.

[2]–زهرة مناصري ، المرجع السابق ،ص 113.

المغربية، حيث ظل المغرب يطالب بها كحق تابع لمملكته إلى غاية نوفمبر 1955م، عند ملاحظة خريطة المغرب العربي الكبير فإننا نجد مطامع المملكة المغاربية تتجسد بشأن تندوف في الجزائر وجزء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية كاملة ونخص بالذكر إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب التي ركزت من خلالهما على استرجاع كل ما كان تحت حكم الاسبان، ففي 25فيفري1958م أكد حسن الخامس في تصريحه على تمسك المغرب بالصحراء الغربية ،فخلال توقيع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 1963 بين حسن الثاني تحفظا حول الحدود مؤكدا استمرار مطالبتهم بحقوقهم التاريخية وهو ما جسده عندما هاجم الجزائر سنة 1963م، لكن مع ما واجهته المغرب من مشاكل داخلية جعلها تتراجع عن بناء إمبراطوريتها الكبيرة مكتفية بالمطالبة بالصحراء الغربية[1]، فأمام التناقضات و الصراعات البينية لدول الجوار التي طفت إلى السطح تجد اسبانيا –بإيعاز أمريكي بدأ من التخلص من الورطة الصحراوية، فقامت بالتنازل عن إدارة الإقليم بدل إجراء الاستفتاء لفائدة كل من المغرب و موريتانيا بموجب اتفاق مدريد الثلاثين نوفمبر 1975 ،قبل أن تحذو موريتانيا حذوها بمقتضى اتفاق الجزائر (1979) ليحل المغرب محل إسبانيا من خلال إرساله في أكتوبر 1975 لحوالي 350 ألف مستوطنا مغربيا، و وضع يده على الجزء الأهم من الإقليم (العيون، بوكراع، السمارة)؛ مما أدخل المنطقة في نزاع مسلح استمر إلى غاية 05 سبتمبر 1991 تاريخ وصول القبعات الزرق (المينورسو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للمنطقة،ضمن سياق لعبة التوازن بين المعسكرين الشرقي و الغربي التي فرضتها قواعد الحرب الباردة، و خوفا من إنشاء دولة اشتراكية في الصحراء الغربية على الطريقة الجزائرية، لعب الدعم الدبلوماسي و العسكري الأمريكي والفرنسي دورا فاعلا في تحفيز المغرب على فرض الأمر الواقع، المتمثل في احتلال الصحراء الغربية و ضمه لأكثر من نصف مساحة

[1]– نعيمة لعرابة ،زيطة وهيبة، **هيئة الأمم المتحدة وقضايا التحرر القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية(1945–1988م)**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ العالم معاصر ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة 2016–2017)، ص44،45.

الإقليم عن طريق ما يعرف بـــ «المسيرة الخضراء». و ظلت فرنسا منحازة للطرف المغربي نكاية في الجزائر المساندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره و هذا لأسباب معروفة : إقدام الجزائر على تأميم المحروقات، مشـــاركتها في قطع الإمدادات النفطية على الغرب المؤيد لإسرائيل مما ألحق أضرارا معتبرة بالمصالح الفرنسية، انتمائها إلى المعسكر الاشتراكي و تأييدها المطلق لقضايا لحركات التحرر في العالم الثالث، فضلا عن مسائل أخلاقية أخرى لا زالت عالقة إلى يومنا هذا، ففي إطار دعم المعســكر الرأســمالي للمغرب قدمت الولايات المتحدة دعما لوجيســتيكيا هاما تمثل على الخصـــوص في معدات عســكرية و معلومات اســـتخباراتية، في مقابل ذلك تشـــكل حلف ثنائي بين الجزائر بومدين و ليبيا القذافي المحسوبتين على المعسكر الاشتراكي بهدف ضمان الدعم العسكري و السياسي لجبهة البوليزاريو باعتبارها حركة تحررية تناضـل من أجل الاسـتقلال، الأمر الذي وضـع منطقة شمال إفريقيا في حالة من التوتر و عدم الاستقرار.[1]

وفي هذا الصـــدد أن المغرب يرى بأن الحدود التي ورثها عن الاســتعمار هي حدود تآمرية على جغرافية المغرب الترابية، بينما ترى جبهة البوليساريو ضمن هذا السيناريو المعقد بأن الإقليم المتنازع عليه ليس تابع لأراضـــي المغرب وفق ما أدلت به اســبانيا أيام احتلالها للصحراء، بل إن الصحراء الغربية هي إطار قائم بذاته تمثله الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بينما نجد موريتانيا وهي الحلقة الضعيفة في النزاع فكانت هي الأخرى تطالب بحقها من الكعكة الموزعة بين اسبانيا والمغرب، وبقيت موريتانيا تغرد خارج السرب الذي تشكلت أطره بين المغرب المنادية بضم الصحراء لأراضيه وبين البوليساريو التي انتفضت من أجل استرجاع أراضيها المغتصبة وبين الجزائر التي بقيت في موقف الداعـــم لكفاح الشعب الصحراوي والتمسك بموقف عدالة القضية الصحراوية التي تصنفها الجزائر

[1]– محمد بلخيرة ،«**حالة اللاسلم و اللاحرب في الصحراء الغربية ...إلى أين؟**»، مجلة اكاديميا ،العدد5،(جوان 2016) ، ص52،53.

ضـــمن حركات التحرر وتدخل في نطاق تصـــفية الاســـتعمار وحق الشـــعوب في تقرير مصـــيرها[1]،وبذلك يمكن القول بأن نزاع الصـــحراء الغربية كان في بداية الأمر مقاومة ضـــد الاستعمار الاسباني ثم تحول إلى صراع إقليمي يجمع بين جبهة البوليساريووكلا من المغرب وموريتانيا، أما بالنســـبة للجزائر فقد كانت أول من اعترفت بالجمهورية العربية الصـــحراوية وســاندت البوليســاريو ضــد المغرب وأدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماســية بين المغرب والجزائر.

المطلب الثالث: مواقف الدول الكبرى الفاعلة في نزاع الصحراء الغربية

المغرب: منذ اسـتقلال المغرب وهو يسـعى إلى ضـم الصـحراء الغربية له كحق موروث منذ الاستعمار الاسباني، وهذا ماتجلى في مواقفه حيث حاول أن يضم الصحراء بالقوة لكنه فشل في ذلك فغير من إســتراتيجيته مصــاحبا الســلطة القوية ، إلا أن ذلك لم ينفعها بعد قرارات الأمم المتحدة 1966م التي منحت الصـحراء حق تقرير المصـير مما يلزم اسـبانيا بالتفاوض مع جميع الأطراف ليس مع المغرب فقط، وهنا اتبعت المغرب منهج الهدنة فهي لم تبد أي مقاومة مطالبة بالصـــحراء، لكن بقي مصـــرا على موقفه أمام الأمم المتحدة عن طريق تقديم وثائق ومعاهدات ومراســلات كدليل ســيادتها على الصــحراء الغربية، فمن اجل حقيق هدفه اعترف المغرب باســتقلال موريتانيا وتنازل عن حقه فيها ســنه 1969وهذا ماكان لصــالح الصـحراء الغربية فمادام موريتانيا استقلت من حق الصـحراء الغربية الاستقلال وتأسيس دولة مستقلة لها، لقد كان موقف المغرب تجاه الصـحراء الغربية في عهد الملك الحسن الثاني كله

[1] – علي سالم لفقير، مرجع سابق، ص17.

شـــفافية لكن تغير بعد 1974 خاصـــة وان المغرب لا يفكر إلا في مصـــالحه باعتبار أن الصحراء الغربية تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية التي يحتاجها المغرب.[1]

موقف موريتانيا : لم تكن موريتانيا مثل المغرب خاصة وأنها كانت إقليم مثلها مثل الصحراء الغربية لذلك فكانت تســعى للمطالبة بلم شــمل الصــحراء الغربية لها بحكم الروابط العرقية والثقافية وغيرها وقد نادى لذلك مختار ولد دادة في خطاب له في مدينة عطار في 1جويلية 1957م، ســعت موريتانيا إلى ضــم الصــحراء الغربية منذ1957الى غاية 1960م إلا أنها غيرت من سياستها وأصبحت تعرف بحق تقرير المصير في الصحراء سنة 1962م ، حيث صرحت موريتانيا في الأمم المتحدة سنة 1972م بأن الشعب الصحراوي هو الوحيد الذي له الحق في تقرير مصـــيره دون غيره ودون أي تدخل أجنبي، أبدت موريتانيا رغبتها في أن تتم عملية تصـفية الاسـتعمار بطريقة سـلمية وبروح الصـداقة والتعاون مع الدول المسـيطرة على الإقليم تماشـــيا مع قرارات الأمم المتحدة ، وذلك قبل انضـــمامها إلى المغرب لطلب رأي اســتشــاري من محكمة العدل الدولية ، صــوتت موريتانيا لصــالح كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصحراء الغربية.[2]

موقف اسبانيا : بما أنها الدولة المستعمرة وصاحبة السلطة الإدارية على الإقليم ،فان موقفها المتعلق بتصـفية الاسـتعمار في الصـحراء الغربية قد تطور عبر سـنوات خاصـة أنها كانت لاتعترف بالحكم الذاتي لأي إقليم تحت إدارتها فهي منحت الاســتقلال لدولة واحدة فقط وهي غينيا سنة 1969،لكن هذا لم يدم طويلا ففي سنة 1973 اتخذت السياسة الاسبانية منحى

---

[1]– مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية (حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير)**، (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3(بن يوسف بن خدة)، سبتمبر 2007،ص ص90-98.

[2]– مسعود شعنان، المرجع نفسه ، ص ص 98-101.

جديد بعدما طالبت الجماعة من الجنرال فرانكو التأكيد على أن شـعب الصـحراء الغربية هو الوحيد المؤهل لتقرير مصيره وتحديد مستقبله بيدا عن أي تدخل واي ضغوطات خارجية.[1]

موقف فرنسا: كماهو معروف دائما أن فرنسا لاتفكر إلا في مصالحها الشخصية وماتكسبه من إفريقيا، لذلك فهي كانت تسـعى جاهدة للتدخل في الشـؤون الإفريقية كلما سـنحت لها الفرصة، فهي في سنة 1978 كانت رافضة لحق شعب الصحراء في تقرير مصيره فأعلنت مساندتها للمغرب وموريتانيا مدعية بان الشعب في الصحراء لايملك المقومات لتأسيس دولة مستقلة باعتباره إقليم تابع ليس له سيادة ، لكن هذا الموقف لم يدم طويلا ففرنسا أصبحت تفكر في مصـالحها البترولية فسـعت للحفاظ على علاقتها الجيدة مع الجزائر، فمع تولي ميتيران السلطة عادت فرنسا لموقف الحياد من القضية الصحراوية .[2]

[1]- مسعود شعبان ،المرجع السابق ، ص105.

[2]- المرجع نفسه، ص ص148 -151.

المبحث الثاني :موقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول :موقف الجزائر من أطراف النزاع

إن موقف الجزائر من قضية نزاع الصحراء الغربية مباشرة بعد اندلاعه أملته وحددته مجموعة من العوامل، في مقدمتها قلق وتخوف الجزائر من التوجهات التوسعية للمملكة المغربية،حيث رأى الرئيس"هواري بومدين"آنذاك بأن إدعاء المغرب بحقها التاريخي في إقليم الصحراء الغربية، يعكس رغبتها في التوسع،ولعب دور المنافس للجزائر على المستوى الإقليمي،وهذا ما يهدد الأمن القومي الجزائري، ويؤثر على دور الجزائر الإقليمي في محيطها المغاربي ما دفع الجزائر إلى اعتبار هذا النزاع الجزائري، ويؤثر على دور الجزائر الإقليمي في محيطها المغاربي وفق منظورها الجيوسياسي تهديدا لأمنها القومي لأنه قد أخل بمبدأ التوازن الطبيعي في منطقة المغرب العربي الذي يشرعن للجزائر تزعم المنطقة، كما أنه قد خالف أو ناقض أهم مبدأ تقوم عليه عقيدة الجزائر الأمنية في منطقة المغرب العربي، وهو مبدأ"عدم القبول بأي تغييرإ قليمي في منطقة أمن الجزائر دون ، ويجسد موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية جانب براغماتي في السياسة الخارجية اتفاق معها "الجزائرية، حيث كانت تهدف الجزائر من وراء هذا الموقف،إيقاف الطموحات والمطالب الإقليمية .

أ-**موقف الجزائر من الصحراء الغربية(جبهة البوليساريو)**:فموقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية كان موقفا ثابتا، ولم يتغير بحيث لم يكن للجزائر أي أطماع ترابية في الصحراء الغربية، ويتلخص موقف الجزائر تجاه قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية في النقاط التالية :

1-ليست للجزائر أية أطماع إقليمية في الصحراء الغربية، لكن ترى نفسها معنية مباشرة بهذه القضية والنزاع الدائر في الصحراء الغربية، وتؤكد لحل هذه القضية للابد الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب الصحراوي .

2-تدعم الجزائر كل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

3-تنظر الجزائر لقضية الصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار وعليه فإن أي إجراء يتخذ في هذا الإطار من أجل الإسراع في تصفية الاستعمار من الأقاليم سيلقى الدعم والتأييد الدائم من طرف الجزائر .

وأوضحت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تندرج في إطار تصفية الاستعمار، وأن ما تقوم به لا يجعلها طرفا في النزاع كما يدعي ملك المغرب الحسن الثاني سنة 1976 ،عندما صرح قائلا: "لتعلن الجزائر الحرب ضدنا مباشرة أو لتقبل السلام معنا" [1]،وموقفها الداعم لجبهة البوليساريو موافقا لأهم مبدأ تقوم عليه سياستها الخارجية للمغرب الخارجية المتعلق بمساندة حركات التحرر، وهكذا استطاعت الجزائر من خلال موقفها هذا التوفيق بين الدوافع الإستراتيجية (حماية أمنها القومي وضمان التوازن الإقليمي في المنطقة) والمبادئ التي تحكم تحرك سلوكها الخارجي حيث قامت الجزائر بعد فترة من اندلاع النزاع الصحراوي، وعزل منافسها المغرب عن عمقه الإفريقي في الصحراء الغربية بنشاط دبلوماسي مكثف بغرض حشد اعتراف دولي بجبهة البوليساريو، ولقد نجحت في ذلك،إذ أصبح أغلب أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية مع مطلع عام 1976 على استعداد للاعتراف بجبهة البوليساريو التي سارعت إلى الإعلان عن قيام جمهورية عربية صحراوية ديمقراطية،ولقد كللت جهود الجزائر الدبلوماسية التي خصت جبهة البوليساريو بالدعم السياسي بقبول انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية رسميا لمنظمة الوحدة الإفريقية، والعسكري خلال القمة العشرين المنعقدة ب"أديس أبيبا " في نوفمبر 1984،وعلى إثر هذا القرار،ا نسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، كما قامت الجزائر أيضا باستغلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها على مستوى الدائرة الإفريقية خاصة ما يتعلق بدور المناهض

[1]-زهرة مناصري، المرجع السابق، ص114.

للاســتعمار، والمؤيد لحركات التحرر لدعم دورها على مســتوى الدائرة المغاربية المتمثل في دور المؤيد لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[1].

ب-موقف الجزائر من المغرب : منذ البداية كان موقف الجزائر من المغرب بارزا وهو رفضها لكل ماتقوم به السلطات المغربية وان ذلك تعدي على حقوق شعب الصحراء، وان المغرب لايملك أي حقوق تاريخية في المنطقة ومن حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره وهذا ما ســعت لتحقيقه منذ بداية النزاع الصــحراوي ، لقد تميزت العلاقة الجزائرية المغربية بالتذبذب فبعد حرب الرمال نجد أن العلاقات الجزائرية المغربية أعاد تتشكيلها بعد التشنج و القطيعة اثر دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية مع و ضع تصور جديد للتعاون الإقليمي و المتمثل في اتحاد المغرب العربي الذي وقع في 17 فيفري 1989 بمراكش و تطبيع العلاقات بين البلدين في 16 ماي 1988 إلا أن حادثة تفجير فندق مراكش و الاتهامات المغربية للجزائر أعاد العلاقات الجزائرية المغربية إلي الوضع السابق خاصة و أن الجزائر كانت تعاني من حالة عدم الأمن في ظل العشرية السوداء[2]، بالإضافة إلى سعي المغرب الدائم لإدخال الجزائر كطرف في النزاع وهوما ترفضه السياسة الخارجية الجزائرية وقد بينت ذلك في عدة محافل دولية بان الجزائر ليست سوى وسيط لحل الأزمة وتطبيق مبادئ الأمم المتحدة في حق الشــعوب في تقرير مصــيرها، لكن المغرب لم يتوقف عن تجاوزاته في حق الجزائر وســياســتها وأمنها إلى أن تم قطع العلاقات الدبلوماســية بين الدوليتين نهائيا يوم 24اوت 2021م،خاصة وان المغرب أصبح مطبعا مع الكيان الصهيوني وهذا مازاد الطين بلة، فالســلطة المغربية قد انتهكت كل ما له علاقة بالأمن في المنطقة تحت ادعاءات الشرعية التاريخية مناسبة سيادة الدول فقد أشار وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية

[1] – صليحة مماد ، ، المرجع السابق، ص161،162.

[2] – فؤاد جدو، «**السياسة الخارجية الجزائرية و السياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة**»، مجلة الحقوق والحريات ، عدد خاص 2017، ص16،17.

بالخارج الجزائري في البيان الرسمي انه " ثبت تاريخيا، وبكل موضوعية أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودنيئة ضد الجزائر" .[1]

موقف الجزائر من موريتانيا : لم يكن موقفا سلبيا فموريتانيا لم تبق متمسكة بسعيها لضم الصحراء لها خاصة وان الجزائر سعت إلى حل الأزمة التي أصابت البلاد، تحول موريتانيا إلى صف الصحراء وحق الشعب في تقرير مصيره فقد دخلت من البوابة الاجتماعية والامتدادات القبلية المتداخلة بين شمال موريتانيا ومنطقة الصحراء. وقد كانت العلاقات وثيقة الصلة بين نظام ولد داداه وبين القادة المؤسسين لجبهة البوليساريو التي تأسست كما هو معلوم بمدينة الزويرات شمال موريتانيا في 10 مايو/أيار 1973، كانت موريتانيا هي الخاصرة الرخوة في الصراع، حسب العديد من التقارير الصحفية، فركزت جبهة البوليساريو ومن ورائها الجزائر على المحور الموريتاني مكثفة هجماتها عليها حتى تضمن إنهاكها ومن ثم إخراجها من الحرب، وهو ما تم ، بدعم جزائري، ووقّع بالفعل حين تم الانقلاب على الرئيس، ولد داداه، في 10 يوليو/تموز 1978 ووقعت اللجنة العسكرية الحاكمة، في أغسطس/آب، اتفاقية الجزائر مع جبهة البوليساريو والتي تخرج بموجبها موريتانيا من منطقة وادي الذهب، وتعتمد الحياد الايجابي بين الطرفين.[2]

المطلب الثاني : دور الجزائر في البعثات الأممية

إنشاء بعثة الأمم المتحدة لاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو": أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بموجب قرار مجلس الآمن رقم 690(1991م) وذلك وفقا لمقترحات التسوية التي قبلت في 30 أوت 1988م من جانب المغرب والجبهة

---

[1]– ناصر بوعلام، «**التطبيع لمغربي الاسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية** »، مجلد 09، العدد01، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،2022،ص41.

[2]–محمد المختار الخليل، الحواس تقية، سيدي أحمد ولد الأمير،أزمة الصحراء الغربية: تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة ، نشر24نوفمبر 2020،مركز الجزيرة للدراسات أزمة الصحراء الغربية: تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة | مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net) ،اطلع عليه يم 2023/04/26،ص8.

الشعبية لتحرير الساقية الحمراء 'جبهة البوليساريو'. حيث نصت خطة التنفيذ التي طرحها الأمين العام واعتمدها مجلس على فترة انتقالية يكون للممثل الخاص للامين العام فيها المسؤولية المنفردة والخالصة على كل المسائل المتعلقة بالاستفتاء، والذي سيختار فيه شعب الصحراء الغربية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب. ويساعد الممثل الخاص في مهامه نائب الممثل الخاص ومجموعة متكاملة من موظفي الأمم المتحدة وتعرف بإسم مهمة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.[1]

-دخول الجزائر كملاحظ في لقاءات افريل وماي 1986 بنيويورك المقترحة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة متضامنا مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عبدو ضيوف في نيويورك حيث ذهب ممثل المغرب ولبوليزاريو من اجل مفاوضات غير مباشرة .[2]

-أكدت الجزائر موقفها لصالح تصفية الاستعمار للبعثة الأممية في قرار 1976/11/6 ومع تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وتؤكد تعلقها بمبدأتقرير المصير المعترف به دوليا وتتصرف في هذا الموضوع كونها احد الدول المعنية بطريقة غير مباشرة حيث أكدت على :

-نفت نفيا تاما عن أي مطامع ترابية فيا لإقليم

-تمسكها بضرورة خروج الاستعمار من المنطقة معتمدة على مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية

- تأكيدها على احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر والبعيد عن المساواة.[3]

[1]- عزيزة بن جميل ،«**جهود منظمة الأمم المتحدة النزاع في لتسوية الصحراء الغربية**»، المجلة الشاملة للحقوق ، جوان 2021،ص46.

[2]- مسعود شعنان ، المرجع السابق ، ص184.

[3]- نعيمة لعرابة، زيطة وهيبة ، المرجع السابق ، ص53.

– أعطى اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بدولة الصـــحراء الغربية تعزيزا للموقف الجزائري الذي أعتبر صـائبا ، خصـوصـا بعدما تم الاعتراف بالصـحراء الغربية كدولة ذات عضـوية كاملة في الاتحاد الإفريقي وتم منحها مقعدا مثل باقي الدول ذات الســيادة والكيانات، الأمر الذي اعتبره المغرب استفزاز وانسحب من عضـوية منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 والذي يعتبر أول انســحاب من عضــوية المنظمة، وقد لعبت الدولة الجزائرية وعلى رأســها الرئيس الراحل هواري بومدين دورا فعالا في إلغاء اتفاقية مدريد وتراجع موريتانيا وعلى رأسها المختار ولد دادة عن أطماعهم في ارض الصحراء الغربية.[1]

–أكدت الجزائر من جديد على موقفها الثابت من النزاع في الصــحراء الغربية بمناســبة تقديم رأيها حول المقترح المتضـــمن الاتفاق – الإطار، وذلك ما عبر عليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في رســـالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخة 22/05/2001في والمنشورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 2001/06/20.[2]

–ما فتئت الجزائر تؤكد موقفها الداعم لقضـــية الصـــحراء الغربية في المحافل الدولية, حيث أبدت مؤخرا على لسـان ممثلها بالأمم المتحدة" سـفيان ميموني "بنيويورك موقفها الثابت تجاه القضـية الصـحراوية، حيث أكد السـيد ميموني على أنه "لا مجال للشـك في طبيعة النزاع في الصـحراء الغربية الذي يعد مسـألة تصـفية استعمار غير مكتملة" مجددا تمسك الجزائر بحق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير المصير .كما أضاف أن الجزائر كملاحظ موضوعي, حريص على السلام و الاستقرار في المنطقة "جد منشغلة" لغياب التقدم في المسار السياسي, معتبرا أن المأزق يتطلب "مزيدا من الجهود و حتى وثبة من أجل إحداث قطيعة مع الجمود الحالي للمسـار" و بعث شـروط تسـوية مسـتديمة تؤدي إلى تقرير مصـير شـعب الصـحراء

[1]– محمد بن ترار ،« **دورالجزائرفي دعم حركات التحررفي العالم ومناهضة الاستعمارفي القارة السمراء "قضية الصحراء الغربية أنموذجا**»"، مدارات تاريخية (دوريةدوليةمحكمةربع سنوية)،مجلد 2،عدد05 ،2020م ،ص90،89.

[2] – مصطفى عبد النبي،**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية** ،(مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام)،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر01، 2013–2014، ص40.

الغربية"، وأعربت الجزائر أيضـــا على لســـان الســـيد ميموني عن "أملها في أن تؤدي جهود الأمين العام الأممي و مبعوثه الشخصـي القادم إلى ديناميكية فعلية لمسار تسوية هذا النزاع و أن يلتزم الجانبان بنية صادقة و بدون شروط مسبقة في مفاوضات بغية التوصل إلى حل سـياســي مقبول من الجانبين طبقا للشـرعية الدولية".كما أكد السـيد ميموني أن الجزائر تنوه بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة الذي "حث أعضـــاء مجلس الأمن و أصـــدقاء الصـــحراء الغربية و الفاعلين الآخرين المعنيين بتشـــجيع المغرب و جبهة البوليســـاريو على مواصـــلة المساهمة في المسار بنية صادقة و بدون شروط مسبقة ،و أشار الدبلوماسي الجزائري في هذا السـياق إلى أن "الحوار المباشـر الذي هو مصـدر ثقة و أمل يبقى في الحقيقة الوسـيلة الأكثر فعالية لإقامة سلام دائم".

و أضـاف أن الجزائر بصـفتها ملاحظا رسـميا في مسـار السـلام ستواصـل كما فعلت دوما في الماضـــي تقديم مســـاهمتها من اجل تســـوية عادلة و دائمة لنزاع الصـــحراء الغربية مؤكدا أنها "لن تدخر أي جهد حتى ترافق بتمنياتها و تشـــجيعاتها الأشـــقاء المغربيين و الصحراويين من اجل ان يغلبا معا منطق السلم و الوفاق على التوتر و عدم الاستقرار".[1]

المطلب الثالث : دور الجزائر في دعم الشعب الصحراوي وجبهة البوليساريو

فيما يخص الصـــحراء الغربية فإن الجزائر تصـــدت للدول التي كانت تقوم بمســـاعي إعادة مراجعة موقف المنظمة من مشـــاركة الجمهورية العربية الصـــحراوية في منظمة الوحدة الإفريقية ، وتم التأكيد في ختام القمة الـــ35 على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لكن تلك الدول اغتنمت مرة أخرى المؤتمر الاستثنائي للمنظمة في مدينة سرت الليبية لإعادة

[1]–**وكالة الأنباء الجزائرية** الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية استعمار،نشر في 21اكتوبر 2017، الموقع **https://www.aps.dz/ar/algerie/78260-2019-10-21-15-43-58** ،اطلع عليه في 2023/04/27،الساعة:11:11.

إثارة هذا المشكل خصوصا وأن الأمور مواتية لمناقشة التحديات الجديدة التي تواجه القارة وضرورة مراجعة المعاهدة المؤسسة المنظمة، وكانت إثارة هذا المشكل من طرف الرئيس السنغالي الذي يبدو هو قائد مجموعة الدول الإفريقية التي تريد إعادة النظر في عضوية الجمهورية العربية الصحراوية من خلال إثارة عدم مشاركة المغرب مع أنه عضو مؤسس، لكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رد عليه بحدة وكانت النتيجة مرة أخرى هي قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية في ظل المنظمة الجديدة (الإتحاد الإفريقي) و، إلى قمة ببانجو ليتم طرح المشكل من جديد لكن الجهود التي ذهب لها رئيس الجمهورية لضرورة إيلاء الاهتمام لمشكل الصحراء الغربية نتج عنه رد قوي من طرف أغلبية القادة الأفارقة.[1]

لقد قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالا متعددة من الدعم كان أولها إيواء اللاجئين الذين فرو من الإبادة والتطهير اثر ماسمي بالمسيرة الخضراء في 1975وماتبعها من قنبلة الطيران المغربي وحرقه بالنابالم والفوسفور لمخيمات اللاجئين في القلتة وتيفاريتي وأم الدريكة في26فيفري 1976والحقيقة أن كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي لم تورد نص يمنع الجزائر من استقبال اللاجئين الصحراويين وإقامة مخيمات لهم في تندوف بل أنها شجعت ذلك وترسل هيئات إغاثة إلى هناك .[2]

لقد أسست الجزائر مخيمات للاجئين الصحراويين حيث يتكفلون بهم، خاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقدم المفوضية وشركاؤها مساعدة وخدمات متخصصة تكميلية (التعليم، والعنف القائم على نوع الجنس، والصحة، وحماية الطفل، وخدمات صحة الأم والطفل، والخدمات القانونية، والمساعدة المالية المتعددة الأغراض، ودعم سبل العيش) للاجئين وطالبي اللجوء، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيع المشاركة المجتمعية، في مخيمات اللاجئين الصحراويين، تقدم المفوضية استجابة إنسانية حيوية تسهل

[1]-سليم العايب ، المرجع السابق، ص149، 150.

[2]– رحيمة لدغش ، لدغش سليمة ، المرجع السابق ، ص293 .

الوصـول إلى الصـحة والمياه والتعليم وسـبل العيش والطاقة والأمن الغذائي والمأوى الكريم، مما يضمن مشاركة النساء والشباب والتركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة.[1]

ويبرز دعم الجزائر للشعب الصحراوي في المساعدات والإغاثات المادية التي يتم إرسالها من الجزائر نحو الأراضـي الصـحراوية بالإضـافة إلى المجهودات المبذولة في سـبيل الاهتمام باللاجئين الذين فتحت لهم مخيمات في تندوف .

حيث تقدم المفوضـية الحماية الدولية والمسـاعدة والخدمات للاجئين الصـحراويين في المخيمات الخمسـة الواقعة بالقرب من تندوف جنوب غرب الجزائر، وتتعلق هذه المسـاعدة على وجه الخصوص بالمجالات التالية دون أن تقتصر عليها:

– تعزيز آليات تنسـيق الحماية ومناهج التشـاركية التي تشـجع على التزام المجتمع والإدارة الذاتية والتمكين ، خاصـة للشـباب والنسـاء ومنظمات المجتمع المدني تقديم مساعدة محددة للأشخاص ذوي إعاقة .

–دعم قطاع التعليم لضـمان حصـول الأطفال اللاجئين على تعليم جيد وبيئة تعليمية آمنة.

– دعم القطاع الصحي ، وخاصة من خلال دعم اللجان الطبية المتخصصة القادمة من الخارج في المخيمات.

– دعم قطاع التغذية ، ولا سـيما من خلال دعم برنامج التغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل أو المرضعات ،وتحسين نظام إدارة المياه عن طريق صيانة وإصلاح المنشآت المائية القائمة.

[1]–المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر،المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجزائر (unhcr.org) ، اطلع عليه يوم 2023/04/27.

– دعم نظام إدارة النفايات في المخيمات الخمسة ،توفير مواد البناء لملاجئ أسر اللاجئين الأكثر ضعفا، مع تلبية احتياجات الطاقة من خلال تجديد قارورات الغاز لعائلات اللاجئين، وتحسين سبل العيش واستقلالية اللاجئين[1].

لقد دعمت الجزائر جبهة البوليساريو بكل ما تستطيع من اجل تحقيق الاستقلال في الصحراء، فالدعم الجزائري كان داخليا وخارجيا في المحافل الدولية خاصة وأنها تعتبر البوليساريو الناطق الرسمي باسم الحكومة الصحراوية ،فهي تدعم الجبهة دعما غير مشروط منذ1975م،فقد قدمت السلاح والتدريب والمساعدات المالية والغذاء دون انقطاع لمدة30عام.

[1]–المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق .

المبحث الثالث : جهود الجزائر من اجل حل النزاع في الصحراء الغربية

المطلب الأول :الجزائر وجهود الأمم المتحدة في حل النزاع

إن الجزائر بسياستها الخارجية ومبادئها الواضحة حول حركات التحرر وحق تقرير المصير ،بقيت داعمة لمساعي الأمم المتحدة التي لها علاقة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره خاصة القرار رقم 1514الصادر عن جمعية العامة للأمم المتحدة والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي.[1]

قضية الصحراء الغربية من قضايا الاستعمار تصفية الاستعمار، تقع مسؤولية حلها على منظمة الأمم المتحدة وأشخاص القانون الدولي ، فهي تفرض على الجميع تضافر الجهود من اجل الوصول إلى تسوية عادلة ،نهائية ودائمة لها، وتضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الحر والنزيه والذي يتم تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة[2]، وقد صدر في ذلك عدة قرارات من بينها قرار 133/77الذي يؤكد الإطار القانوني لقضية الصحراء الغربية باعتبارها مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار، وقرار مجلس الأمن 690(1991) المؤرخ في 1991/04/29م الذي أنشأ بعثة المينورسو، وهناك ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514المؤرخ في 1960/12/14م المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. [3]

---

[1]– رحيمة لدغش ، لدغش سليمة، المرجع السابق، ص293.

[2]– تومي حمدون، فليح غزلان ، «**الوضع في الصحراء الغربية والمتغيرات الدولية**»،مجلة المعيار، مجلد 26،عدد07، 2022،ص891.

[3]– ا وكالة الأنباء الجزائرية ،**الأمم المتحدة، الجمعية العامة تتبنى قرار يؤكد من جديد الإطار القانوني لقضية الصحراء الغربية**، ، نشر في 2022/10/15، https://www.aps.dz//،اطلع عليه يوم 2023/04/28،الساعة: 18:30.

لقد كانت الجزائر داعمة لكل القرارات الأممية التي تصب في مصلحة القضية الصحراوية بتقرير مصير شعب الصحراء وتصفية الاستعمار بالمنطقة خاصة وأن الجزائر كانت تلقى اهتمام كبير وواسع من قبل الأمم المتحدة بصفتها دولة قوية في إفريقيا ولما لها من تأثير على المنطقة عبر سياستها الخارجية[1] ، فقد أكدت السفيرة الأمريكية لدى الجزائر عن أهمية دعم جهود المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة لقضية الصحراء الغربية ستيفان ديمستورا من اجل تشجيع طرفي النزاع لإعادة بعث مسار مفاوضات ـ،جاء ذلك لدى استقبال الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج "عمار بلاني" وحسب بيان الوزارة شكل اللقاء فرصة للجانبين لاستعراض العلاقات بين البلدين وسبل تعزيز ذلك ،وقد تبادل الطرفان وجهات النظر حول المسائل الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك على غرار تطورات القضية الصحراوية ،حيث جدد بلاني موقف الجزائر الثابت والداعم للكفاح في الصحراء الغربية المشروع من أجل نيل حقه في تقرير مصيره وأشار الطرفات خلال النقاش المستفيض إلأهمية دعم جهود المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة لقضية الصحراء الغربية في إعادة بعث مسار المفاوضات. [2]

موقف الجزائر الثابت تجاع القضية الصحراوية لم يتغير منذ بدايته فقد بينته الجزائر من خلال نشاطها السياسي ومن خلال تصريحات حكومتها في العديد من المناسبات والمحافل الدولية ولازالت إلى اليوم تندد وتطالب بحق الشعب الصحراء في حق استفتاء وتقرير مصير.

---

[1]–حليمة بروسي، **محددات صنع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي(2019–2021)**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية) ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021–2022،ص 61.

[2]–جريدة الشروق اونلاين ، **توافق جزائري أمريكي على دعم جهود دي ميستورا في الصحراء الغربية**، نشر في 2023/02/02،توافق جزائري أمريكي على دعم جهود دي ميستورا في الصحراء الغربية – الشروق أونلاين (echoroukonline.com) ، اطلع عليه يوم 2023/04/28،الساعة:20:20.

أكد المندوب الجزائري أن الصـــحراء الغربية آخر مســـتعمرة في إفريقيا كانت ولاتزال مســـألة تصـــفية اســـتعمار على جدول أعمال اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة منذ1963م، أي مايقارب نصـف قرن من الاختلال المغربي غير الشـرعي وضـم أجزاء من الصحراء الغربية. [1]

المطلب الثاني : الجزائر ودعم الاستفتاء وتقرير المصير

حق تقرير المصـــير : تعرفه المادة الأولى من عهدي حقوق الإنســـان 1966م بأّن : حرية الشعوب في تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين انتمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وهناك قرار 2625الصـــادر في1970/11/24م، بموجب مبدأ التســـوية في الحقوق وتقرير المصير للشعوب المعلنين في ميثاق الأمم المتحدة ،لكل الشعوب الحق في أن تقرر دون أي تدخل أجنبي مركزها الســياســي وان تســعى لتأمين نموها الاقتصــادي والاجتماعي والثقافي وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفق نصوص الميثاق.[2]

حظيت مساعي الجزائر لمعالجة الأزمات الدولية ودفاعها عن حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصـير بإشـادة واسـعة واحترام وإعجاب كبيرين ، خاصـة وان حق تقرير المصـير احد مبادئ السياسـة الخارجية المنبثقة من بين الثورة التحريرية أول نوفمبر، فقد كان النشـاط المكثف لسياستها بمقر الأمم المتحدة وسلسلة الاجتماعات واللقاءات الرفيعة التي أجرتها ،

[1]- وكالة الانباء الصحراوية، **مندوب الجزائر لدى الأمم المتحدة :"لايمكن لأمر واقع أن يؤثر على المركز القانوني للصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار**"، نشر في 2022/05/13، https://www.spsrasd.info/news ، اطلع عليه يوم 2023/04/28، الساعة 21:00.

[2]- نورة بن بوعبد، ميلود بن عبد العزيز، «**العلاقة بين مبدأي السيادة الإقليمية وحق تقرير المصير في ضوء القانون الدولي**» ، مجلة المفكر ،مجلد13، عدد02،جانفي2012م،ص 146.

مناسبة لترسيخ أولويات السياسة الخارجية للجزائر والتأكيد مجددا على مواقفها وأرائها إزاء قضايا التحرر.[1]

أن الجزائر تدعم حق تقرير المصير في الصحراء الغربية بكل قوة لان تقرير المصير احد مبادئ السياسة الخارجية ويحتل مكانة كبيرة ،وهو غير قابل للتصرف لان الثورة الجزائرية قد ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم1514المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال في 1960/12/14م.

لطالما تمسكت الجزائر بمبدأ تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية وفق قرارات جمعية الأمم المتحدة وهوما عبر عنه وزير الإعلام الجزائري السابق عبد الحميد مهري بقوله :"أن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطيا منهجيا مختلفا لمشكلة الحدود"، وتعمل على دعم الشعوب في تقرير مصيرها انطلاقا من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهات سياستها الخارجية [2]،فقد حافظت الجزائر على هذا المبدأ عبر كل دساتيرها لكن مع بعض الملائمات فنجد :المادة92 دستور1976-المادة 26 دستور 1989-المادة26 دستور 1996-والمادة 30دستور 2016، كل هذا المواد تناولت حق تقرير المصير كمبدأ وحق.[3]

باعتبار أن الجزائر تدافع وتساند الدول المستعمرة وتناهض لتصفية الاستعمار فأن الصحراء الغربية قضية شعب يريد الاستقلال ، حيث دعمت الجزائر الشعب في الصحراء الغربية ووقفت معه ماديا ودبلوماسيا لإنصافه كغيره من الشعوب، فموقف الجزائر مع نوقف ثابت لايتغير بحيث أن ل أطماع ترابية للجزائر بالمنطقة . [4]

---

[1]-السفارة الجزائرية في هولندا ، **مساعي الجزائر في حل النزاعات الدولية ونصرة القضايا العادلة محل إشادة بالأمم المتحدة** ، https://www.embalgeria.nl ،اطلع عليه يوم 2023/04/28،الساعة22:00.

[2]-زهرة مناصري، المرجع السابق، ص113.

[3]-جمال عبد الكريم ،الويزةشنشوني، «**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**» ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،مجلد11،عدد 02، 2018/06/17م ، ص 263.

[4]- زهرة مناصري، المرجع السابق ، ص114.

طالب وزير الخارجية الجزائري لعمامرة في 2021/03/27م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره، منددا بما وصفه تعنت المغرب في تسوية النزاع في الصحراء الغربية ،وقال لعمامرة :"أن تنظيم استفتاء حر ونزيه لتمكين هذا الشعب الأبي من تقرير مصيره وتحديد مستقبله السياسي،لايمكن أن يظل إلى الأبد رهينة لتعنت دولة محتلة أخفقت مرارا وتكرارا في الوفاء بالتزاماتها الدولية" ،وشدد قائلا أن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره حتمي وثابت وغير قابل للتقادم ،وقال أن بلاده تسعى دوما بصفتها بلد جار ومراقب للعملية السياسية لتكون على الدوام مصدر للسلم والأمن والاستقرار في جوارها.[1]

أكدت الجزائر أمام الدورة68للجمعية العامة للأمم المتحدة التزامها الكامل بحق الشعوب في تقرير مصيرها من اجل حمل طرفي النزاع في المملكة المغربية وجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية على تذليل كل الصعوبات عن طريق المفاوضات حتى يتمكن الشعب الصحراوي من تحديد مستقبله بكل حرية[2]،وجدد رئيس مجلس الأمة الجزائري التأكيد على موقف الجزائر الثابت واللامشروط المساند لقضية شعب الصحراء وحقه في تقرير مصيره والاستقلال وفقا للشرعية الدولية والقرارات الأممية، وحقه في الاستقلال بأرضه والتمتع بثرواته وإقامة دولته كاملة السيادة.[3]

---

[1]– dwالمسائية الالكترونية ،**الجزائر تصف قضية الصحراء بأنها تصفية استعمار وتطالب باستفتاء**، نشر في 2021/09/27م، https://www.dw.com/،اطلع عليه يوم 2023/04/28،الساعة:23:01.

[2]–موقع أخبارالأمم المتحدة ، **الجزائر ملتزمة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتدعم تكثيف الجهود لإعادة المملكة المغربية وجبهة البوليساريوإلى المفاوضات** نشر في 2013/09/26م ، https://news.un.org/ ، اطلع عليه يوم 2023/04/2،الساعة 09:02.

[3]– جريدة المصدر dz الالكترونية ، **موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية ثابت وغير مشروط** ، نشر في 15جانفي 2023، https://almasdar-dz.com// ، اطلع عليه يوم 2023/04/29، الساعة 09:09.

المطلب الثالث : العقبات الكبرى أمام حل النزاع في الصحراء الغربية

شكلت القضية الصحراوية محورا أساسيا للدبلوماسية الجزائرية الجديدة والتي رافعت من أجلها الجزائر والتي شهدت بدورها تطورات وعراقيل نجد أبرزها :

لقد كان لبداية الانفراج في قضـــية النزاع في الصـــحراء الغربية وقبول المغرب وجبهة البوليساريو سنة 1988 بالمبادرةالأممية أثر كبَير في الإعلان سنة 1989م عن قيام اتحاد المغرب العربي، لكن مع تماطل تنظيم وإجراء استفتاء تقرير المصير بالمنطقة، وسوء نية بعض أطراف النزاع في قبولهم مبادرة التســوية الأممية جعل هذا الاتحاد ينهار في أول المشـــاكل المفتعلة التي واجهته وفي ربيع ســـنة 1993م ،دعا وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي إلى وقفة لمراجعة الاتحاد المغاربي، بسبب مواقف الجزائر المستفزة للمغرب في قضـية الصـحراء الغربية وجاءت أحداث فندق مراكش في أوت 1994،ليتخذها المغرب سـببا ويصـدر بيان 16 سـبتمبر 1994 يتهم فيه الجزائر بالوقوف وراء مخطط زعزعة أمن واسـتقرار المغرب وفرض التأشَـيرة على الجزائريين، مما اسـتوجب على الجزائر الرد بالمثل وإعلان قرار غلق الحدود البرية بين الطرفين .وهذا التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية، كان نجاحا باهرا للقوى الأجنبية الفاعلة في نزاع الصـــحراء الغربية، فانهيار إتحاد المغرب العربي يعني اختلال وجهات نظر ومواقف الدول المغاربية حول الكثير من المســائل الدولية والإقليمية وعلى رأسهم القضـية الصـحراوية التي يستحيل تسويتها دون وجود تقارب مغربي جزائري بالدرجة الأولى

ولتوسيع الهوة بين الجانبين وقبر فكرة التكامل المغاربي نهائيا، سارعت القوى الأجنبية لطرح مشـاريعها الأمنية والاقتصـادية في المنطقة، ففرنسـا طرحت مشـروع الشـراكة الاورو متوســطية المعروف بمســار برشــلونة لعام 1996،بينما طرح كذلك مشــروع حلف الناتو المعروف باسم الشراكة من أجل السلام وطرحت ومبادرة إيزنستات، أما إسرائيل فاستغلت

الخلافات البينية بين الأخوة الأعداء وشنت هجومها التطبيعي على المنطقة ونجحت في فتح مكاتب اتصال بالمغرب وتونس 1994م،وفتح سفارتها في موريتانيا1999م.

- **تداعيات 11 سبتمبر 2001**:بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انغمست كل دول العالم بما فيها الدول المغاربية في السياسة الأمريكية الهادفة لمحاربة الإرهاب الدولي .فاعتمدت الو.م.أ آلية الحرب على الإرهاب بمشـــاركة الدول الإفريقية واهتمت بالتنســـيق الأمني والتعاون العسـكري معها، خاصـة دول شـمال إفريقيا وأنشـأت القيادة الأمريكية بإفريقيا (افريكوم) و اســتغلت و.م.أ النزاع المغربي الصـــحراوي لاختراق المنطقة وتوســيع نفوذها، ونجحت في استدراج كل أطراف النزاع إلى شد الانتباه إليها، لتقديم المزيد من التنازلات له لكسب امتيازها أو على الأقل حيادها وأصـبحت تتحكم كليا في إدارة ملف القضـية الصـحراوية بل أضـحت تتحكم حتى في مواقف أطراف النزاع .

- صـفقة القرن والقضـية الصـحراوية : صـفقة القرن هي خطة وضـعها الرئيس الأمريكي - ترامب سـنة 2019 حسـب منظوره لحل النزاع الإسـرائيلي الفلسـطيني مهمشـا بذلك ملف القضـــية الصـــحراوية في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارتها ملف الصـــحراء ، ودفع المغرب للتطبيع الكامل مع إسـرائيل ، والموافقة على صـفقة القرن ومقايضـة القضـية الفلسـطينية بالقضـية الصـحراوية، بالمقابل تسـاعد و.م.أ وإسـرائيل المملكة المغربية على بسـط سـيادتها الكاملة[1] على الأقاليم الصـحراوية وهذا بالتزامهما بالاعتراف ومن جانب واحد بأن الصـحراء الغربية جزء لا يتجزأ من المغرب ما زاد من قوة هذا الطرح اعتبار المغرب حليفا فوق العادة للو.م.أ، خاصـــة بعد قطع العلاقات الدبلوماســـية مع طهران واتهام إيران وحزب الله بالدعم العسكري لجبهة البوليساريو وهذا سنة 2018.[2]

[1]– تومي حمدون ، فليح غزلان ، المرجع السابق ، ص889، 890.

[2]– المرجع نفسه، ص ص889–891.

-شبح الانقسام و الشلل الذي أصاب المنتظم الإفريقي بسبب الخلافات البينية للدول الأعضاء و عدم قدرتها على معالجة قضايا القارة؛ جراء تضارب المواقف بشأن قضية الصحراء الغربية، لاسيما بعد الإعلان عن إنشاء الجمهورية العربية الصحراوية عام 1976 و انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 .

-الحرج الشديد الذي أنتاب بعض الدول الإفريقية الداعمة أو الرافضة لمواقف أطراف النزاع و المكلفة باستضافة مؤتمرات المنظمة التي عادة ما تدرج القضية الصحراوية ضمن جدول أعمالها، على غرار ما فعله الغابون في عهد عمر بانغو الذي كانت تربط بلاده علاقة جيدة بالمغرب، عندما تراجعت عن استضافة المؤتمر الإفريقي لدواعي تنظيمية و مالية.

-اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية بتفادي النزاعات بين الأطراف المتنافسة التي سعى كل منها إلى فرض منطقه الخاص غير عابئ بمساعي المنظمة، أكثر من اهتمامها بالمسألة الصحراوية.

-مقاطعة المغرب لمعظم مبادرات منظمة الوحدة الإفريقية، رفضه لكل القرارات و الاقتراحات ذات الصلة بدأ تقرير مصير الصحراء الغربية التي ظل يعتبرها جزءا من ترابه الوطني، و امتناعه عن إجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليزاريو تحت راية منظمة الوحدة الإفريقية؛ بحجة أن المفاوضات الدولية تتم بين الدول ذات السيادة فقط عدم توفر «جبهة البوليساريو» على الشخصية القانونية الدولية.[1]

-رهن مصير وحق الشعب الصحراوي في ظل بروز تحالفات جديدة مصلحية بين المغرب وإسرائيل إلى جانب قوى كبرى معروفة بمواقفها اتجاه ذات القضية ،وهو ما من شأنه إطالة

[1]- محمد بلخيرة ، المرجع السابق ، ص53،54 .

عمر الملف الصحراوي وإعاقة مسارات التسوية السلمية بناءا على الشرعية الدولية وبرعاية أممية.[1]

-تغليب المصالح الكبرى للدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اسبانيا والمغرب المطبعة مع إسرائيل على حساب مصير الصحراء الغربية مما جعل الفصل في القضية صعب التحقيق خاصة مع البراغماتية الأمريكية الساعية إلى تحقيق مصالحها فوق كل اعتبار ـــ فالقضية الصحراوية لا تزال إلى يومنا هذا تناهض الاستعمار المغربي من اجل تحقيق هدفها والحصول على حقها في الحرية والاستقلال والخروج من بوتقة الاستعمار باعتبارها أخر مستعمرة في إفريقيا.

[1]- ناصر بوعلام ، المرجع السابق ، ص43 .

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال الفصل الثالث اتضح لنا أن سياسة الجزائر الخارجية ما تزال داعمة لكل قضـــايا التحرر بالعالم وما تزال تدعم أخر مســـتعمر بإفريقيا ورغم كل العقبات التي تواجد قضـــية الصـــحراء الغربية إلاّ أن الجزائر ثابتة في مبادئها وقراراتها الســـيادية رغم الضـــغط الدولي، تعترف وتدعم الجزائر جهود الأمم المتحدة وتسمح بمرور المساعدات الدولية للشعب الصـحراوي على أراضـيها وفتحت أبوابها أمام الشـعب الصـحراوي وسـخرت له كل الظروف المادية والمعنوية وتحتويه في جامعاتها ومدارســـتها فيما يســـمى بملاجئ تندوف، وتعترف وتدعم كذلك جبهة البوليزاريو الجبهة الرسمية التحريرية المسلحة للشعب الصحراوي لتحقيق استقلاله من النظام المخزني الغاصب للحق الأممي في الحرية والسيادة الوطنية للصحراء

الخاتمة:

تعتبر قضـــية الصـــحراء الغربية قضـــية محورية في العالم اليوم لما تحتله من مكانة إستراتيجية في السياسات الخارجية للكثير من الدول السيادية، جعلت منها جسر تواصل بين الشعوب والهيئات الرسمية وغير الرسمية المتعطشة لحرية الشعب الصحراوي، عرفت هذه الأخيرة عدة مواقف ســـاهمت في تغيير لمســـارها ومن أهم المواقف نجد الموقف الجزائري الداعم لحق الشعب الصحراوي لنيل استقلاله بطرق سلمية ورفض أي تدخل أجنبي في الشأن العربي والمغاربي والصحراوي بالخصوص واعتباره قضية داخلية مغاربية، وتعتبرها الجزائر قضية تصفية استعمار آخر مستعمرة افريقية، سعي الجزائر إلى التنسيق المشترك مع دول الجوار أو حتى دوليا لتوفير بيئة آمنة وتبنت الجزائر العديد من السياسات والإستراتيجيات الأمنية في سبيل حماية حدودها وأمنها القومي، ولجعل الساحل الإفريقي والصحراء آمنة وهذا بمعية جهود دول الجوار، لدحض كل الخطط التي تدعم أن الصحراء الغربية جزء من الأراضي المغربية وهذا كله بالأدلة التاريخية والجهود الأممية.

الجزائر هي الوحيدة من بين الدول التي ساندت وبقيت ثابتة على مواقفها المستمدة من ثورتها ونضـــالها المجيد، ورغم كل الجهود الدولية إلاّ أن الجزائر تنتقد التقصـــير الدولي اتجاه القضية الصحراوية الذي اقتصر على الإغاثة الإنسانية والتكفل ببعض المساعدات وطالبت دائما بالتدخل السريع والصارم وإيقاف كل التهديدات المغربية للأمن الصحراوي ومن هنا نستنتج كذلك أن قضية الصحراء الغربية أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية وحتى الاسبانية منها، بإعتبار الجزائر دولة سيادية وتحترم نفسها، أدت عدة أسباب ومن بين أهم الأســـباب إلى قطع الجزائر علاقتها مع المغرب هي التهديد المباشـــر لأمن الجزائر وتطبيع المخزن مع الصهاينة وكذا قضية الصحراء الغربية كان لها وقعا كبيرا وكذا قطع العلاقات الجزائرية الاسبانية اقتصاديا.

نعم لقد أثرت قضية الصحراء الغربية على استقرار منطقة المغرب العربي الكبير وهي قضـــية مهمة عطلت العمل المشـــترك للاتحاد المغاربي، ورجوع العلاقات الجزائرية المغربية إلى ما كانت عليه أمر مستبعد حاليا لما تحتويه من أمور جد معقدة خاصـــة مع التهديدات التي تتعرض لها الجزائر يوميا من الجريمة العابرة للحدود والإرهاب والمخدرات والتهريب

وغيرها مما يمس أمن واقتصاد الجزائر، قضية الصحراء الغربية قضية حساسة ولا وجود لأي اتفاق وتوحيد مغاربي إلا بحل جذري وسلمي للشعب الصحراوي وحريته المطلقة .

الجزائر عازمة كل العزم في إيجاد حل سلمي وآمن للقضية الصحراوية وتدعم مواقفها بكل وزنها الدبلوماسي وكما ساهمت في حل سلمي بالأزمة في مالي وليبيا وسوريا والسودان ستفعل ذلك مع الصحراء الغربية وترجعها إلى حضن الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل لا دبلوماسية القول تجاه دول الجوار وقضايا الأمة والعمل ضمن مخطط إستراتيجي واضح وصريح بشرعية الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، وترفض التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة وعليه ومما سبق نلخص إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على العمل الدبلوماسي كأداة فاعلة في تحقيق استقرارها والمنطقة ككل.

قائمة المصادر والمراجع :

قائمة المراجع :

أ-الكتب :

1-ثابت عادل,**النظم السياسية , دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظام الحكم في البلدان العربية ولنظام السياسي الإسلامي**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007م)

2-حتى يوسف ناصيف ،**النظرية في العلاقات الدولية**(ط1؛بيروت:دار الكتاب العربي ، بيروت ،1985 م)

3-رجب سها ، **نزاعات الحدود في العالم العربي من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، (ط1؛القاهرة : مركز محروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، 2009م)

4-السماك سعيد محمد أزهر ، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق**، (ط3؛ عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2013 م.)

5-السيد حمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(ط2؛القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، 1998م).

6-الشهريحسن عبد الرحمان ، **تطور العقاد والاستراتيجيات العسكرية** ، (ط1؛ الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2008م).

7-طلاس مصطفى ، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**، (ج1، دمشق : مكتبة دار طلاس، دمشق ،2011م).

8-فرج محمد أنور، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)**،(السليمانية :مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007م) .

9-الكيس مينتس وكارل دي روين الابن, **فهم صنع القرار في السياسة الخارجية**(ط1؛ أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2016م)

10-ليدل هارت، **الإســـتراتيجية وتاريخها في العالم** ، ترجمة : الهيثم الأيوبي ، (ط4؛ بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، 2000م)

11-مكاوي بهاء الدين،**القرار السياسي ماهيته -صناعته-اتحاده-تحدياته**, (البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية ,2017م.)

12-المنوفي كمال,**أصول النظم السياسية المقارنة**،(ط1؛الكويت : شركة الربعان للنشر والتوزيع ، 1987م)

ب-المذكرات والأطروحات الجامعية:

1-باسط سميرة، **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب (1999-2004)**,(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،) تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية,جامعة الجزائر 3,افريل1435/2014هـ .

2-بروســـي حليمة ، **محددات صـــنع الســـياســـة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي(2019-2021)**، (مذكرة لنيل شـهادة ماسـتر في العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ، تخصـــص تنظيمات ســـياســـية وإدارية) ،جامعة قاصـــدي مرباح، ورقلة، 2022/2021م.

3-بوديســـة أحمد ،**الثابت والمتغير في الســـياســـة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي(2011-2015)**، (مذكرة لنيل شـهادة الماسـتر في العلوم السـياسـة)،جامعة امحمد بوقرة- بومرداس ،2014-2015 م .

4-شـعنان مسـعود ،**نزاع الصـحراء الغربية والشـرعية الدولية (حقوق الإنسـان وحق الشـعوب المسـتعمرة في تقرير المصـير)**، (مذكرة لنيل شـهادة دكتوراه دولة في العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية ،فرع العلاقات الدولية) ،جامعة الجزائر 3(بن يوسـف بن خدة)،سبتمبر 2007 م .

5-العايب سليم ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة)،جامعة الحاج لخضر-باتنة،2010-2011م

6-عبد النبي مصـطفى ،**اسـتفتاء تقرير المصـير في الصـحراء الغربية** ،(مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام ،كلية الحقوق)،جامعة الجزائر01، 2014/2013م

7-عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 - 2004)**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير)، جامعة قسنطينة، 2005م .

8-عسلوج هنية ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة**، دراسة في الأداء،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة تخصص عاقات دولية ودراسات أمنية)، جامعة08ماي1945-قالمة،2013/2012م

9-لعرابة نعيمة ،زيطة وهيبة، **هيئة الأمم المتحدة وقضايا التحرر القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية(1945-1988م)**،(مذكرة لنيل شهادة ماستر) ،تخصص تاريخ العالم معاصر،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة 2016-2017م.

10-لفقير علي سالم،**النزاع المغربي الصحراوي وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية**، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية)، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، 2018/2017م .

11-مدور عديلة ، **أهمية اليقظة الإستراتيجية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة دراسة حالة شركة الاتصالات موبيليس** ورقلة,(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تسيير الاستراتيجي للمنتظمات)،جامعة محمد خيضر,بسكرة,2013/2012م

12-معمري سوسن ، **السياسة الجزائرية والمغربية تجاه منطقة الساحل** ،(مذكرة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة مقارنة)،جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي ، 2015/2014 م

13-مماد صليحة ، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي** ، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم سياسة)،جامعة وهران 2 (محمد بن أحمد)،2019م.

ج-المجلات والدوريات:

1-بروال الطيب، بن عبد العزيز خيرة،« **إســـتراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الســـاحل الإفريقي**»، المجلة الجزائرية للأمن الإنســـاني ،مجلد 05، عدد01، جانفي 2020م.

2-برياش أحلام، رقولي كريم ،«**دور الســياســة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي**»، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ،مجلد 04،عدد 03، 2021م

3-برياش رتيبة ، «**المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية، الأبعاد ،التداعيات والجهود**»، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ،مجلد 7،عدد2،ديسمبر2022م

4-بريزيني شـــهرزاد أمال، الفقيه أحمد ، «**المقاربة الدبلوماســـية الجزائرية في بعدها الإقليمي، دور الجزائر في تســـوية الأزمة الليبية أنموذجا**»،مجلة القانون المجتمع والسلطة،مجلد12، عدد1، 2023 م.

5-بلخيرة محمد ،«**حالة اللاســلم واللاحرب في الصــحراء الغربية ...إلى أين؟**»، مجلة أكاديميا،عدد5 ،جوان 2016 م.

6-بن بوعبد نورة ، بن عبد العزيز ميلود، «**العلاقة بين مبدأي الســيادة الإقليمية وحق تقرير المصير في ضوء القانون الدولي**»، مجلة المفكر ،مجلد13،عدد2،جانفي2012م.

7-بن ترار محمد،«**دور الجزائر في دعم حركات التحررفي العالم ومناهضة الاستعمارفي القارة السمراء قضية الصحراء الغربية أنموذجا**»، مدارات تاريخية (دورية دولية محكمة ربع سنوية)،مجلد 2،عدد05 ،2020م

8-بن جميل عزيزة ،«**جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع في الصحراء الغربية**»، المجلة الشاملة للحقوق ، جوان 2021.

9-بوعلام ناصر ، **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية** ،مجلة الباحث للدارســـات الأكاديمية، مجلد 09،عدد01،،2022م.

10-تومي حمــدون، فليح غزلان، «**الوضـــع في الصـــحراء الغربيــة والمتغيرات الدولية**»،مجلة المعيار، مجلد 26،عدد07، 2022م.

11-جدو فؤاد، «**السياسة الخارجية الجزائرية و السياسة الخارجية المغربية اتجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة**»، مجلة الحقوق والحريات ، عدد خاص 2017.

12-الجرباوي علي ، حبش لورد ، «**النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية**،»" سياسات عربية، عدد38، أيار/مايو 2019م.

13-جمال عبد الكريم، شنشوني الويزة ، «**دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها**»،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،مجلد11،عدد02 ، 2018/06/17م.

14-حمد العيثاوي ياسين محمد، محمد صبحي انس أكرم، «**صنع القرار السياسي الأمريكي**»،مجلة مداد الأدب، العدد 7، دس.

دليو فضيل، كلاع عاطف، «**الإستراتيجية الأمنية، أنواعها، تقنياتها ومتطلباتها**»، الباحث الاجتماعي،العدد13، 2017م.

15-رقولي كريم ،«**المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية ريتشارد سنايدر وجيمس روزنو نموذجا**»،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور ،المجلد4، العدد2،(جوان 2019م)،الجلفة.

16-رمضاني مفتاح ،لشهب أحمد، «**الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية**»، مجلة أبحاث ،مجلد 6،عدد2، 2021م .

17-صبارمحمد رضا،«**الإستراتيجية والمفاهيم المرتبطة بها**»، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، مجلد2 ،العدد، 9ديسمبر2020م،المركز الديمقراطي العربي، برلين.

18-طيبي عيسى ،بن ملوكة خيراني ،«**دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي**»، مجلة الحوار المتوسطي ، مجلد 11،عدد 3، ديسمبر 2020م.

19-عباس رمضان ، «**الجزائر وحركات التغيير العربية، مركز الدراسات الإقليمية**»، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، 2011م، جامعة الموصل بغداد.

20-غضبان سمية ،«**مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية – تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في إفريقيا-**»،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، عدد 11 ،سبتمبر 2018م، جامعة المسيلة.

21-قطسمير ، «**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا، التطورات والمحددات**»، عدد22،1فبراير 2017م.

22-لدغش رحيمة، لدغش سليمة ،«**أبحاث قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت**»،مجلة أفاق للعلوم ،مجلد 05،عدد03،،2020م،جامعة الجلفة.

23-مرحوم عبد الرحيم ،«**ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**»،مجلة الحقوق والحريات ،عدد خاص 2017م ،جامعة بسكرة.

24-مناصري زهرة ،«**سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الإقليمية دراسة حالة، تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية**»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 7،أكتوبر 2022 م.

25-ميثاق مناحي دشر، " «**النظرية الواقعية"،دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية للواقعية المعاصرة(قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)**»،مجلة أهل البيت عليهم السلام، عدد20 ،2016م،جامعة كربلاء.

26-الوحيشي علي مصباح محمد ، «**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة**»،مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مجلد1،عدد5، جانفي 2017م،جامعة الزاوية –ليبيا.

د- الجرائد والمواقع الإلكترونية :

1-المرعشيمتين فيصل براء , **اقتراب تحليل النظم-الاقتراب النسقي**,نشر في 2017/11/17م،الموسوعة السياسية السياسية(http://political-encyclopedia.org) ، اطلع عليه في 2023/04/09.

2-بوخرص أنوار ، **الجزائر والصراع في مالي ،مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط**، نشر في 2012/10/23،https://carnegie-mec.org/ ، اطلع عليه 2023/04/17، الساعة 12:59 .

3-جريدة dwالمسائية الالكترونية،**الجزائر تصف قضية الصحراء بأنها تصفية استعمار وتطالب باستفتاء**، نشر 2021/09/27م، https://www.dw.com/. اطلع عليه في 2023/04/28م .

4-جريدة الشروق اونلاين **توافق جزائري أمريكي على دعم جهود دي ميستورا في الصحراء الغربية**،نشر في 2023/02/02، الشروق أونلاين(echoroukonline.com) ، اطلع عليه في 2023/04/28م.

5-جريدة المصدر dz**موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية ثابت وغير مشروط** ، نشر في 15جانفي 2023م.،https://almasdar-dz.com// ، اطلع عليه في 2023/04/29م.

6-حمزة مختار ،**الجزائر في مالي ...دبلوماسية نشطة وصدام مع ايكواس**،مجلة الشرق الالكترونية نشر يوم 2020/09/25، https://asharq.com/ar/4nDkasvcUjUzOnncg0sUmx،اطلع عليه يوم 2023/04/17الساعة 12:37.

7-الخليل محمد المختار، الحواس تقية، سيدي أحمد ولد الأمير،**أزمة الصحراء الغربية، تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة**،نشر24نوفمبر 2020م مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net) ، اطلع عليه في 2023/04/24م.

8-قط سمير ،**السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا**، الأسسوالتطورات،قراءات افريقية ، نشر في 2018/05/28، https://qiraatafrican.com/،اطلع عليه في 2023/04/12.

9-محمود جابر حسن،**النظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية**،نشر 2020/11/24، الموسوعة السياسية(http://political-encyclopedia.org) ، اطلع عليه في 2023/04/06م .

10-وكالة الأنباء الجزائرية ، **الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضـــية الصـــحراء الغربية كمســـألـة تصـــفيـة اســـتعمـار** ،نشـــر في 21اكتوبر 2017م، الموقع https://www.aps.dz/ar/algerie/،اطلع عليه في 2023/04/26م.

11-وكالة الأنباء الجزائرية ،الأمم المتحدة :**الجمعية العامة تتبنى قرار يؤكد من جديد الإطـار الـقـانـونـي لـقضـــيـة الصـــحـراء الـغـربـيـة**، نشـــر في 2022/12/15م،https://www.aps.dz//، 2023/04/28م.

12- وكالة الأنباء الصـــحراوية ، مندوب الجزائر لدى الأمم المتحدة :"**لايمكن لأمر واقع أن يؤثر على المركز القانوني للصـحراء الغربية كقضـية تصـفية اسـتعمار**"، نشـر في 2022/05/13موكالة الأنباء الصـحراوية https://www.spsrasd.info/news ، اطلع عليه في 2023/05/01م.

13-بالة صـباح، **الإسـتراتيجية الدولية**،نشـر في :2017/8/5م،الموسـوعة السـياسـية (http://political-encyclopedia.org، اطلع عليه في :2023/04/03م.

14-ســـخري محمد,**اقتراب تحليل النظم-الاقتراب النســـقي**، نشـــر في 2020/8/04م الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجيةhttps://www.politics-dz.com/، اطلع عليه في :2023/04/09م.

15- مبروك ابتهال،**عملية صـــنع القرار الخارجي**, نشـــر في 2022/11/2،الموســـوعة السياسية(http://political-encyclopedia.org) ، اطلع عليه في :2023/04/03م.

هـ-المواقع الرسمية:

1-السفارة الجزائرية في هولندا،**مسـاعي الجزائر في حل النزاعات الدولية ونصـرة القضـايا العادلة محل إشـــادةبالأمم المتحدة**،https://www.embalgeria.nl . اطلع عليه في 2023/04/28م .

2- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر،المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجزائر(unhcr.org) .

3-موقع أخبار الأمم المتحدة ، الجزائر ملتزمة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتدعم تكثيف الجهود لإعادة المملكة المغربية وجبهة البوليساريو إلى المفاوضات، نشر في 2013/09/26م/https://news.un.org/ ، نشر في 2013/09/26م.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإستراتيجية	
تمهيد	9
المبحث الأول: إطار مفاهيمي للإستراتيجية	10
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية	10
المطلب الثاني: مستويات الإستراتيجية	13
المطلب الثالث: إستراتيجية صنع القرار في السياسة الخارجية	15
المبحث الثاني: إطار نظري للإستراتيجية	19
المطلب الأول: الاقتراب الواقعي	19
المطلب الثاني: الاقتراب النسقي	22
المطلب الثالث: اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية	27
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: الإستراتيجية الجزائرية تجاه ازمات الجوار	
تمهيد	35
المبحث الأول :محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	36
المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية	36
المطلب الثاني : مبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية	43
المبحث الثاني :إستراتيجية الجزائر تجاه بعض أزمات الجوار	53
المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر لحل الأزمة الليبية	53
المطلب الثاني :إستراتيجية الجزائر لحل الأزمة المالية	57
خلاصة الفصل الثاني	67
الفصل الثالث: الإستراتيجية الجزائرية تجاه النزاع في الصحراء الغربية	

تمهيد	69
المبحث الأول: النزاع في الصحراء الغربية –الأطراف والخلفية التاريخية	70
المطلب الأول: أطراف النزاع في الصحراء الغربية	70
المطلب الثاني :الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية	74
المطلب الثالث: مواقف الدول الكبرى الفاعلة في نزاع الصحراء الغربية	77
المبحث الثاني :موقف الجزائر من النزاع في الصحراء الغربية	80
المطلب الأول :موقف الجزائر من أطراف النزاع	80
المطلب الثاني : دور الجزائر في البعثات الأممية	83
المطلب الثالث : دور الجزائر في دعم الشعب الصحراوي وجبهة البوليساريو	86
المبحث الثالث : جهود الجزائر من اجل حل النزاع في الصحراء الغربية	90
المطلب الأول :الجزائر وجهود الأمم المتحدة في حل النزاع	90
المطلب الثاني : الجزائر ودعم الاستفتاء وتقرير المصير	92
المطلب الثالث : العقبات الكبرى أمام حل النزاع في الصحراء الغربية	95
خلاصة الفصل الثالث	99
الخاتمة	100
قائمة المصادر والمراجع	102
فهرس المحتويات	111
ملخص الدراسة	113

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان سياسة وإستراتيجية الجزائر الخارجية تجاه دول الجوار عامة وبالخصوص القضية الصحراوية، الجزائر تدعم قضايا التحرر بالعالم واستمدت ذلك من مبادئ ثورتها ونضالها الطويل ضد الاستعمار والإرهاب، وقد ساهمت الجزائر بكل ثقلها الدبلوماسي في حل الكثير من الصراعات الدولية ومن بينها الأزمة بليبيا ومالي، وموقف الجزائر واضح وصريح وقوي وهو أن لا وجود لحل لقضية الصحراء الغربية إلاّ تحررها كاملا وتقرير مصيرها باستفتاء شعبي بكل شفافية ونزاهة وترعاه المواثيق الدولية وتدعم وتعترف بالجبهة المسلحة البوليزاريو والحكومة الصحراوية بكل الجهود المادية والمعنوية .

Abstract: This study aims to show Algeria's foreign policy and strategy towards neighboring countries in general, and in particular the Sahrawi issue. Algeria supports the issues of liberation in the worldand derived that from the principles of its revolution and its long struggle against colonialism and terrorism. In Libya and Mali, and Algeria's position is clear, frank and strong, which is that there is no solution to the issue of Western Sahara except for its complete liberation and self-determination through a popular referendum with full transparency and integrity, and it is sponsored by international conventions.